

PROVISIONAL

A/42/PV.28
15 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- خطاب السيد بزم تنسولانوندا ، رئيس وزراء مملكة تايلند

ألقى كلمة كل من :

- السيد الابراهيم (الجزائر)
- السيد مارشال (نيوزيلندا)
- السيد يوهانيس (تشيكوسلوفاكيا)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم [٣٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, 2 United Nations Plaza, Department of Conference Services, room DC2-0750, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

أفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامةخطاب السيد برن تنسولانوندا ، رئيس وزراء مملكة تايلندالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا

إلى بيان رئيس وزراء مملكة تايلند .

أمطح السيد برن تنسولانوندا رئيس وزراء مملكة تايلند إلى المنصة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب برئيس وزراء

مملكة تايلند السيد برن تنسولانوندا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد تنسولانوندا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي في البداية أن أتقدم إليكم يا سيدي بالنيابة عن وفد تايلند وبالأصالة عن نفسي بأحر التهاني على انتخابكم الإجماعي لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن على ثقة من أن قدراتكم المعروفة وخبرتكم ستضمن قيام الجمعية العامة بأعمالها بيسر وكفاءة وحكمة وانصاف وأننا سنحقق نتائج مثمرة .

وأود أيضا أن أشيد بالرئيس السابق ، رئيس الدورة الحادية والأربعين للجمعية

العامة ، وهو ابن بارز من أبناء بنغلاديش وآسيا ، على اسهامه القيم في أعمال هذه المنظمة أثناء السنة الماضية .

وفي عالم تحاصره مجموعة من المشكلات السياسية والاقتصادية يعتبر تماسك

وسهولة تكيف أية أمة من الأمم أمرا بالغ الأهمية . ونجاح تايلند منذ الحرب العالمية الثانية مثل طيب على ذلك .

فمن ناحية ، تعتبر التجربة التايلندية فريدة . فقد أنعم الله علينا نحن

الشعب التايلندي بالملكية التايلندية . ويجسد هذه المؤسسة في الوقت الراهن صاحب

الجلالة الملك بهومبول أدولياديج ، وهو تاسع ملك في أسرة شاكري . ولقد كان

ولا يزال العامل الرئيس الذي يوحد الأمة التايلندية . وهو مصدر الإلهام الأدبي

لحكومتنا ولشعبنا . إنه روح أمتنا .

وفي الشهور التسعة المقبلة منحتفل بحدثين لهما أهمية بالغة لدى الأمة التايلندية . ويقع أولهما في كانون الأول/ديسمبر وهو الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لميلاد صاحب الجلالة ، وهو حدث يمثل لشعب تايلند مَعْلَمًا من أهم المعالم في طريق أي شخص . وبعد ذلك سيمُصَّب في تموز/يوليه المقبل الملك الذي يتربع على العرش أطول فترة في تاريخ تايلند . وسيتيح الاحتفال بهذين الحدثين للشعب التايلندي الفرصة لأن يعبر عن احترامه الذي لا حدود له وامتنانه العميق وحبه الذي لا يقدر لعاهله المحبوب .

وملكنا ، بوصفه عاهلاً عاملاً في خضم التيار الوطني الرئيسي ، ما فتح على صلة وثيقة بالشعب . وقد كرس جهده دائماً وبغير كلل وبغيرية لتقدم ورخاء الشعب وخاصة في المناطق الريفية . ووقفت إلى جواره دائماً في جهوده هذه صاحبة الجلالة الملكة وأعضاء الأسرة المالكة الآخرون .

ويؤمن ملك تايلند بأن رعاياه جميعاً من حقهم المشاركة في الخيرات الناجمة عن تقدم الأمة وازدهارها . وكان رائداً في مشروعات التنمية التي ترمي إلى مساعدة الشعب على تلبية احتياجاته الأساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي . وقد أدت هذه المشروعات إلى قدر أكبر من الرخاء للفقراء في الريف . وكثير من هذه المشروعات مَوَّلها من موارده الشخصية الخاصة . كما قاد السعي من أجل اتباع أسلوب إنساني لمساعدة القبائل التي تسكن التلال للكف عن زراعة الأفيون . وبدأ إحلال محاصيل بديلة ومشاريع تنمية متكاملة . وقامت حكومتنا بتلك المشروعات جميعاً . وترتب على ذلك انخفاض محصول الأفيون انخفاضاً كبيراً بمرور السنين .

وتقلق مشكلة المخدرات الدولية بلادي إلى حد كبير . ولهذا شاركنا بنشاط في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المعقود في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام . وقد استطاع ذلك المؤتمر في ظل رئاسة رئيس وزراء ماليزيا المهمة أن يضع برنامج عمل تنفذه الحكومات لمواجهة هذه المشكلة العالمية .

ويتضمن القسم الملكي لملوك تايلند تعهدا بتقديم المساعدة والعون لكل من يحتاج إليهما . وخلال الإثنتي عشرة سنة الماضية ، عُرف عن تايلند في ظل حكم الملك بهوميبول تعاطفها مع الأخوة في الإنسانية الذين اقتلعتهم من جذورهم الحروب والقمع . فلقد وفرت تايلند ملاذا مؤقتا لما يقرب من مليون لاجئ . وقد جاء هؤلاء اللاجئين من كمبودشيا ولاوس وفييت نام هربا إلى تايلند منذ عام ١٩٧٥ ، وخاصة منذ غزو كمبودشيا في عام ١٩٧٨ . ولا يزال في بلادنا ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين .

ومن الاسباب الرئيسية لهذه المحنة بخامتها العدوان والاحتلال اللذان تعرضت لهما كمبودشيا على يد القوات المسلحة الفيتنامية . وتشكل هذه المشكلة العقبة الكبرى أمام السلم والاستقرار في المنطقة . ذلك أنها ليست فقط تهديدا لامن تايلند وجنوب شرقي آسيا بل أنها تمثل أيضا امتدازا اقتصاديا لموارد فييت نام ذاتها ، وتبيدا للمساعدة التي تتلقاها من أصدقائها وحلفائها . وبالإضافة إلى ذلك ، تفرض هذه المسألة عبئا إنسانيا على الجيران ، وعلى المجتمع الدولي . إن أعمال فييت نام في كمبودشيا تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ولهذا السبب أدانت الجمعية العامة ، عاما بعد عام ، الأعمال الفيتنامية ، وطالبت بالانسحاب الكامل لقوات فييت نام من كمبودشيا . كما صادقت الجمعية العامة على حق شعب كمبودشيا في تقرير المصير ، وفي أن يختار حكومته دون التدخل الأجنبي . وإن أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شتوا على موقفهم بالمطالبة بتسوية سياسية شاملة للصراع في كمبودشيا . إن كمبودشيا المستقبل ينبغي أن تكون محايدة ، وغير منحازة ، ولا تمثل تهديدا لأي بلد .

إن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستواصل العمل من أجل التوصل إلى مثل هذه التسوية . وكان آخر جهد بذل في هذا المضمار في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٧ عندما أقرت هذه الدول الاقتراح الرامي إلى أن تدخل الفئات الكمبودشية في حوار مع فييت نام فسي اجتماع . ويمكن أن يكون هذا الاجتماع خطوة أولى نحو تسوية سياسية لمشكلة كمبودشيا .

ولقد أوضحت التطورات الأخيرة توافقا متزايدا في الرغبة في وضع حد للصراع في كمبودشيا ، ونحن ندعو قادة فييت نام أن يحولوا هذه الرغبة إلى واقع ملموس . فليسحبوا قواتهم من كمبودشيا كما قالوا إنهم فاعلون ، وليفعلوا ذلك الآن ، وليس في عام ١٩٩٠ كما أعلن .

ونحن نتفق على أن الوفاق الوطني ، في الوقت المناسب ، مطلب يصبغ الحل السياسي . ومن الشخصيات ذات الدور الحيوي في المأسة الكمبودشية صاحب السمو

الملكي الامير نوردوم سيهانوك . فتحت رعايته ، وتحت قيادته نعتقد أن شعب كمبوتشيا يمكن أن يعالج جراحه ، وأن يجمع مغوفه لميلاد جديد للأمة الكمبوتشية .

وتود تايلند أن تسجل تقديرها العميق للأمين العام للأمم المتحدة لجهوده المخلصة التي لا تكل من أجل إعادة السلام الى كمبوتشيا . ونحسه ومعه المجتمع الدولي على تكثيف الجهود تحقيقا لهذه الغاية . وتدعو تايلند ، بمفة خاصة ، الدول الكبرى ذات النفوذ الكبير الى أن تصبح أكثر ادراكا لهذه المشكلة التي تؤثر على الكمبوتشيين تأثيرها على غيرهم أيضا . ومما يشجعنا أن نلاحظ أن البعض منها قد بدأ نقاشا فيما بينها لتلمس السبيل لحسم هذه المسألة ، كما يتضح في سلسلة الحوارات المستمرة بين دول كبرى مثل الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي والصين . وفي مناسبات عديدة أشارت تايلند هذه المسألة مع الكثيرين من الزعماء الدوليين ، وطلبت منهم المساعدة في حلها . إنه من الظلم أن ندع هذه المأساة المفعمة بالمعاناة التي تجل عن الوصف أن تطول . وينبغي أن تتخذ ، ودون إبطاء لا مبرر له ، التدابير التي تؤدي الى حل عادل ودائم . ويجب على الجميع أن يساعدوا في ذلك .

ولن يتمكن ذلك الجزء من جنوب شرقي آسيا أن يحول السيوف الى نصال للمخاريث إلا بعد أن تستعيد كمبوتشيا سيادتها واستقلالها . وعندئذ فقط سيكون في مقدرة دول المنطقة أن تعيد بناء اقتصادها المحطم . عندئذ ، وعندئذ فقط ، ستبدأ شعوبها في التمتع بمزايا السلم التي يتمتع بها الآخرون في أماكن أخرى كأمر مفروغ منه . وعندئذ ، أيضا ، سيكون في مقدورنا في جنوب شرقي آسيا أن نحقق كامل امكانياتنا بومفنا جزءا من حوض المحيط الهادئ السريع النمو . ونحن معا يمكن أن نعطي معنى لديناميكية في المحيط الهادئ ، يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة ليس فقط للمنطقة ، ولكن للعالم بأسره .

إن الطموح الى السلام والرخاء من خلال الجهود المشتركة والتعاون يجسري التعبير عنه أحسن تعبير في مساعي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ولقد شهد هذا العام بالفعل الذكرى السنوية العشرين لإنشاء هذه الرابطة . إن مولد الرابطة كان حقا نقطة

تحول كبرى في تاريخ جنوب شرقي آسيا . إنها تستند الى المصالح والقيم المشتركة ، استنادها الى الواقعية والتسامح . وهكذا ترك مفهوم الارتباط الحر بصمته على منطقة كان الاستعمار يمرح فيها من غير ضابط منذ زمن غير بعيد . إن تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد أدى ، حقيقة ، الى الازدهار والنمو الاقليميين خلال الجزء الاكبر من العقدين الماضيين . ومن المقرر أن تعقد الرابطة ، بعد أشهر قليلة ، اجتماع القمة الثالث لتخط طريق تعاونها السلمي والبناء في العقد المقبل .

وفي هذا الصدد فإن تايلند تشعر بالارتياح لدى علمها بالاتفاق من حيث المبدأ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن القضاء على الصواريخ ذات المدى المتوسط الاقصر ، والقصيرة المدى ، واجتماع القمة المقبل بين الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف . ونأمل أن يبذل بعد هذه البداية الهامة المزيد من الجهود لخفض ترسانات القذائف الاستراتيجية بمقدار ٥٠ في المائة . ومن الضروري ، كذلك ، اتخاذ اجراءات فعالة في مجال الاسلحة الكيميائية والتقليدية .

وفي افريقيا ، وقع الشعب الناميبي والاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ضحية لعملية قمع أحادية الجانب تمارس هذه لاجيال متعاقبة . ومرة اخرى تضم تايلند صوتها الى اصوات الداعين الى استئصال شائفة نظام الفصل العنصري والى التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبي .

ومشاكل الشرق الاوسط لاتزال مدرجة في جدول أعمال هذه المنظمة العالمية ، وتؤيد تايلند جهود الأمم المتحدة الرامية الى إحلال السلم في المنطقة على أساس كفالة الأمن لجميع الدول ، وانسحاب امراثيل من الاراضي المحتلة ، وإعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ومون السلامة الإقليمية للبنان ، ووقف الأعمال العدائية بين ايران والعراق وانسحاب القوات الى الحدود الدولية . وفي هذا السياق تحيط تايلند علما بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) المتخذ بالإجماع ، وتأمل في أن ينفذ تنفيذا كاملا .

إن الحالة في افغانستان نجمت عن السعي الموطد العزم لتحقيق أهداف أحادية الجانب لدولة من أقوى دول العالم . ولا يمكن حسم هذه المشكلة إلا على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية وبممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير .

ولقد كان موقف تايلند المتخذ من هذه القضايا متسما بالثبات والاتساق . وموقفنا هذا يستند الى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، ويتواءم مع موقف أغلبية الدول الاعضاء . وهنا أيضا يتمتع الأمين العام بشقة وتأييد تايلند لما يبذله من جهود مشاهرة للتوصل الى حلول سلمية لهذه المشاكل . وبلدي على استعداد دائم للمساعدة في هذه الجهود في أي وقت وفي أي مكان .

إن المشاكل العاجلة ليست كلها ذات طبيعة سياسية ، والكثير منها اقتصادي . وقد خلق النظام الاقتصادي الدولي شبكة من التكافل ، فليست هناك أمة تقف بمفردها . ولهذا السبب تلتزم تايلند التزاما كاملا بنظام تجاري عالمي ليبرالي ومفتوح .

ومع ذلك ، اتخذت بعض البلدان ، خاصة البلدان الأكثر ثراء ، تدابير وسياسات تجارية تعوق التجارة الدولية الحرة والمفتوحة . وإلى جانب عرقلة الحوار بين الشمال والجنوب ، تعمل هذه البلدان أيضا ضد مصالح كل الدول . لذا كان على البلدان النامية ذات الاقتصادات المفتوحة مثل تايلند أن تتصدى لمشاكل انخفاض أسعار السلع الأساسية والمنتجات الزراعية . وقد ضاعف من هذه المشاكل النزعة الحمائية ضد صادرات المنتجات التي نتمتع فيها بمزايا تنافسية أصيلة . وبغير توسع في الصادرات لا نستطيع أن نستمر في نمونا الاقتصادي . وسيكون لذلك آثار كبرى على تنميتنا الوطنية وعلى رفاهة شعبنا . لذلك نطالب كل البلدان المعنية بأن تبدي رغبة مخلصمة في التعاون ، لأننا لا يمكننا أن ننجح في علاج الخلل الاقتصادي الدولي الحالي إلا من خلال هذا التعاون .

إن المشكلة الأكثر إلحاحا التي تواجه أية حكومة في كل الأزمنة هي رفاهة شعبها . وهنا أن مانستلهمه من ملكنا في تايلند كان دائما أمرا هاما لحكومتنا . وكما قلت آنفا ، كان جلالته رائدا في إقامة عدد كبير من المشروعات المخصصة للفقراء الريف . وبناء على مبادراته خصت حكومتنا جزءا كبيرا من الميزانية الوطنية لبرامج التنمية في المناطق الريفية في كل أنحاء المملكة .

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية في عالمنا هذا ، لاتزال تايلند تحقق نموا اقتصاديا كبيرا . ويقدر معدل النمو الفعلي لدينا بما يقرب من ستة في المائة هذا العام . ويرجع ذلك بشكل جزئي الى نجاح الحكومة في توفير الحوافز وفي حفز الاقتصاد . ويرجع أيضا الى التنسيق الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص . ونحن نتوقع أن يواصل اقتصادنا النمو ، الأمر الذي سيؤدي بدوره الى تحقيق رعاية صحية أفضل ، وغذاء أفضل وماوى أفضل ومستوى معيشي أفضل لشعبنا .

ومن الواضح أن دور الملكية بالنسبة لتايلند قد أثبت أنه دور لا غنى عنه ، فالملكية قوة معنوية تربط كل العناصر في الأمة التايلندية . وهي قوة تعمل من أجل الخير العميم لشعب تايلند . إننا اذ نحتفل في تايلند بعيد الميلاد الستين

لمليكننا ، فإننا نرى أيضا في هذه المناسبة فرمة لأن نتفانى من جديد لقضية السلم والامن والوثام في العالم كله . ونحن مصممون على أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا الراسخ للأمم المتحدة . وهذا هو ما قاله الملك نفسه في خطابه الملكي عند افتتاح مبنى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . فقد قال :

"لقد وضعت الأمم المتحدة لنفسها المثل العليا ، مثل حفظ السلم والامن الدوليين على أساس مبادئ المساواة والعلاقات الودية بين الدول كافة ، وبذلك دائما كل ما في وسعها بالممارسة الفعلية لتنسيق وتعزيز جهود البلدان الكبيرة والصغيرة في العالم كله ، بغية تهيئة تفاهم وتعاون متبادلين من أجل حل شتى المشاكل القائمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفي ميدان حقوق الانسان وغير ذلك من الميادين" .

لقد لعبت الأمم المتحدة حقا دورا نشطا للغاية في الجمع بين الدول الأعضاء للعمل معا في سبيل حل المشكلات والازمات الدولية ، ولا بد أن توامل الأمم المتحدة مناصرتها لقضية السلم والامن الدوليين ، فضلا عن رخاء كل شعوب العالم .

ان تجمع عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات في الجمعية العامة كل عام دليل على الاهمية التي يعلقها العالم على هذه المنظمة . غير اننا نأمل ألا تترك شمسار المداولات والمناقشات في هذه المناسبات مجرد اصداء خاوية للنوايا الحسنة .

فلنحوّل هذه النوايا الحسنة الى عمل ايجابي ، عمل يؤدي الى حلول عادلة لمشكلاتنا ، عمل يحقق تغييرات حقيقية ومفيدة لعالمنا .

فاذا ما قمنا بذلك ، سندرك آنذاك أننا قد بذلنا قصارى جهدنا من أجل خلق عالم أفضل للإنسانية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه

بالشكر الى رئيس وزراء مملكة تايلند على البيان الهام الذي أدلى به لتوّه .

امحط السيد بريم تنسولانوندا ، رئيس وزراء مملكة تايلند ، الى خارج القاعة .

السيد الابراهيمى (الجزائر) : السيد الرئيس ، يسرني أن أتقدم لكم

باسم الوفد الجزائري بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

فخبرتمكم الطويلة بالشؤون الدولية وبمعة خاصة معرفتكم العميقة بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة الأمم المتحدة ، هما أساس اختياركم لهذه المهمة الجسيمة . ونحن واثقون تماما من انكم سوف تقومون بها على أكمل وجه لتحقيق نجاح أعمال هذه الجمعية .

وانتخابكم لهذا المنصب هو تكريم من الجمعية العامة لبلادكم وللدور البارز الذي تكرمه من أجل مستقبل يرتكز على الحوار والتعاون ، حوار وتعاون مثل منا هو قائم بين بلدينا .

وأود أن أؤكد لكم هنا انكم ستجدون دائما لدى شخصيا ولدى بلادي التأييد الكامل لكم .

ولقد تحمل هذه المسؤولية من قبلكم معالي السيد همايون رشيد جودري ، وبفضل معرفته العميقة بتلك الشؤون التي كانت معروضة على الجمعية العامة ، ولأنه كان على استعداد دائم ، فقد قدم لنا باستمرار دليلا رائعا على قدراته الشخصية الفائقة التي لا تنضب والتي وضعها في خدمة المصالح العام ، وهو في هذا قد برز في خدمة البلد الشقيق بنغلاديش بالإضافة الى شرف خدمة المجتمع الدولي كله .

واننا هنا نعرب عن عميق امتناننا له وعن أطيب أمانينا الاخوية له بالمحبة والمعادة .

وانه لما يدعو الى التفاؤل أن تعتمد المنظمة على أمين عام يخدمها دون كلل أو ملل ، ويضع في خدمة المصالح المشتركة لأعضائها ذلك التفاني الفائق والالتزام الشابت والجهد الدؤوب . فبالترامه القوي بمهمة الأمم المتحدة في تعزيز السلام وتحقيق التنمية عن طريق الحوار والتشاور والعمل المشترك ، يجسد السيد بيريز دي كوييار ذلك الاقتناع العميق بأن منظماتنا لا يمكن أن يحل محلها أي بديل ، وبمفئة خاصة في بعض الظروف التي تظهر فيها محاولات فاشلة للتشكيك فيها وللخيل منها .

شمة حدث انتظرناه طويلا ، وما زلنا في انتظار تأكيد بصوره رسمية وهو الاتفاق المبدئي الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن سحب الصواريخ ذات المدى القصير والمتوسط من أوروبا والقضاء عليها . وإذ يأتي هذا الاتفاق إثر مرحلة من التوتر الخطير الذي شاب العلاقات بين القوتين العظميين ، فهو يدعم الأمل في مستقبل أفضل بالنسبة للعلاقات الدولية . وترجع أهمية هذا الاتفاق الواضحة الى انه يمكن أن يشكل أول اتفاق حقيقي لنزع السلاح النووي يتم التوصل اليه حتى اليوم .

ونحن نحیی هذا الاتفاق ونعرب عن ارتياحنا ازاءه . إلا أنه حتى يتوفر لهذا الاتفاق بُعد تاريخي يتجاوز مجرد تلك الأهمية التي تضفيها عليه لحظة من الوفاق في العلاقات بين القوتين العظميين ، تلك العلاقات التي يغلب عليها التقلب المستمر ، يتعين تحقيق نوع من الاستمرار الذي نأمل فيه وفقا لجدول أعمال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف . فمن الضروري أن تستمر بإصرار المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية ووضع حد لسباق التسلح في الفضاء . وأن يتم اعداد وإبرام اتفاقات تهدف الى حظر التجارب النووية والأسلحة الكيميائية والقضاء عليها .

ولما كانت الجزائر - بحكم الموقع الجغرافي الثابت وبحكم التاريخ الدائم التطور - قريبة من أوروبا ، فإنها لا يمكن أن تقف موقف المتفرج ازاء كل ما يمس أوروبا لأنه يمس أمن الجزائر ذاتها . وقد ظهر ذلك جليا ابان الحربين العالميتين عندما رُج بالمغرب العربي الكبير فيهما ، أو مثلما يتضح الامر من وضع المغرب العربي داخل المدى النظري للموارد المنتشرة في أوروبا .

وعلى ضوء هذه العوامل ، ينبغي النظر الى تحرك الجزائر بالتعاون مع أعضاء حركة عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط . وقد ظهر ذلك مؤخرا في اجتماع بريوني في يوغوسلافيا حيث عملنا من أجل اقامة حوار مستمر وتعاون عميق مع الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بغية الاسراع بأن يشمل الأمن كل الدول المتوسطية على التساوي .

وفي هذا الإطار يجب أن تمتد اجراءات نزع السلاح والحد من التوتر وتعزيز الامن لتشمل كل حوض البحر الابيض المتوسط ، وذلك لانه تقع على عاتق القوى الكبرى النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد لانها تحتفظ في المنطقة بأساطيل حربية وكميات ضخمة من الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية .

وهذا يعني أنه لا يكفي أن يقتصر الانفراج والوفاق على منطقة بعينها في العالم حتى لو كانت أكثر المناطق حساسة بسبب القوى النووية والتقليدية التي تتركز بها ولأنها تشكل مسرحا محتملا لصراع واسع النطاق . فالسلام العالمي لا يتجزأ وكذلك لا يمكن تجزئة الانفراج وإلا وقعنا في أخطاء الماضي وتخططنا في دائرة من عدم القدرة على توفير قاعدة صلبة ودائمة تحقق مصلحة الجميع .

كما أنه يتعين على أطراف الحوار بين الشمال والجنوب أن تشارك في استيعاب التوترات المحلية وبؤر الازمات الإقليمية . إن التحسن في العلاقات بين القوتين العظميين وبالتالي بين أهم حلفين عسكريين لا يمكن أن يتجاهل التطلعات الشرعية في تحقيق الامن لبلدان عدم الانحياز .

وهكذا نعود للحقيقة الأساسية بأنه لا يمكن تجزئة المشاكل المرتبطة بالامن في العالم التي تتطلب بالتالي معالجة شاملة ومتكاملة . وإذا كان للمعالجة الإقليمية شيء من الجدوى فإنها بموارها الخاصة لن تكون قادرة بحق على تعزيز السلام العالمي إلا في ظل ظروف عادلة من احترام حق كل الدول في الامن .

في إطار العلاقات الدولية المعاصرة التي ما زال يشوبها التوتر ، يتعين على كل دولة من دولنا أن تساهم في إعلاء صرح السلام . وبهذه الطريقة نكون قد أعربنا عن ولائنا للأمم المتحدة وعن إيماننا بمثلها . وهكذا يمكننا أيضا أن نقيس إسهام كل واحد منا في إقامة عهد جديد من العلاقات الدولية ، عهد نأمل جميعا أن يكون عهد سلام واستقرار وأمن وتقدم للجميع .

وإسهاما في بناء صرح السلام هذا تعمل الجزائر وسط بلدان المغرب الكبير انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن هذه المجموعة من الدول ليس أمامها خيار أو مستقبل إلا في الوحدة وهي مصيرها الحتمي والطبيعي .

وإنه لمن معالم عصرنا هذا أن تهتم الشعوب بالبحث لدى جيرانها وشركائها عن المصالح والتطلعات المشتركة التي تسمح لها - بالإضافة إلى تأكيد شخصيتها والحفاظ عليها - بأن تتسامى على مشاعر عدم الثقة أو خلافات الماضي لكي تصوغ معا مشروع وحدة يدخل في إطار المتطلبات الجديدة للتنمية ، وللضرورة الملحة لأمن جماعي أكثر رسوخا .

ويمدق الأمر أكثر بالنسبة لشعوب المغرب الكبير التي يتميز التعبير عن عبقريتها الخاصة وقدراتها الخلاقة في كل مظاهرها بأنها تنبثق كلها من تراث ثقافي وديني وحضاري واحد . ولقد كافحت هذه الشعوب في الماضي القريب بتضامنها وببذلها مجتمعة للتضحيات الجسام من أجل الحفاظ على هذا التراث . وهذا يعني أن المغرب العربي الكبير بكل ما حمله من تراث وبالرغم من مواجهته للمعاب الحالية ما زال يشكل أملا في المستقبل وانجازا تسعى بلادي من أجل تحقيقه حتى قبل حصولها على الاستقلال . فقد أعلنت الجزائر عن عزمها على تكريس ارادتها وامكانياتها لهذا الهدف وهي بذلك ترفعه لمصاف الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إليها شعبها ويعمل قادتها من أجل تحقيقها . إلا أن هذا الأمر بالذات كي يصبح جديرا بالقيم السامية التي يمثلها لا يمكن أن يتحقق في ظل الاستخفاف بتلك العناصر المرتبطة بأصالة وشرعية الوحدة المرتقبة ، تلك العناصر التي تتمثل في احترام مجمل حقوق كل شعب من الشعوب المطالبة بتحقيق هذا الانجاز .

وبالاشتراك مع قادة المغرب الكبير قام الرئيس الشاذلي بن جديد بمبادرة تهدف إلى انجاز مرحلة جديدة في عملية توحيد المغرب الكبير عن طريق التكامل الاقتصادي والتشاور السياسي انطلاقا من معاهدة الإخاء والوفاق التي تجمع موريتانيا وتونس والجزائر . وتهدف هذه المبادرة إلى توسيع آفاق التحرك المغربي المشترك انطلاقا من معالجة منهجية ومتدرجة تقوم فيها كل مرحلة بالإعداد للمرحلة التالية لها وتغذيها بمكاسب ملبة حتى يتم تحقيق الهدف النهائي وهو الوحدة بفضل الإرادة الجماعية ولمصالح الجميع .

ونحن لا نقلل اطلاقا من قدر هذه المهمة العسيرة ولا من حجم المشاكل التي يتعين علينا حلها أو العقبات التي يجب أن نتخطاها . ولما كان المغرب الكبير هو

حقيقة الغد التي لا مفر منها ، فيتعين علينا أن نحسن الاختيار وأن نتحقق من إرادة الجميع ومشاركتهم الفعالة ، والجزائر لا تشك في ذلك .

وفي الوقت الحالي فإن استمرار الصراع في الصحراء الغربية ما زال يشكل العقبة الرئيسية التي تقف في سبيل إقامة صرح وحدة المغرب .

إن خطة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الإفريقية والتي تحظى اليوم بتأييد عالمي ، تحدد إطار الحل وتوضح شروطه والوسائل التي يمكن بها إيجاد حل سلمي ودائم وعادل لهذا الصراع . وتقوم هذه الخطة على أساس من التفاوض بين طرفي النزاع : المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، ويدور التفاوض بينهما حول شروط وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء لتقرير المصير . وتنص الخطة أيضا على أن مثل هذا الاستفتاء لن تكون له الصفة الشرعية إلا في غياب أية ضغوط إدارية أو عسكرية .

واليوم فإن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية تقومان معا بمساع حميدة في هذا الإطار .

وبذلك لا يسع الجزائر إلا أن ترحب بالمبادرة المشتركة التي قام بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة بارسال بعثة فنية مكلفة بتحديد الوسائل الكفيلة بإجراء استفتاء صادق تنظمه وتراقبه المنظمتان . ونحن نأمل أن تتمكن تلك البعثة من إنجاز المهمة المنوطة بها ، وأن تمكن بالتالي الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة من تقديم اقتراحات مناسبة تهدف الى تطبيق خطة السلام كما حددها القرار ١٠٤ الذي صدر عن منظمة الوحدة الافريقية والذي أكدته قرار الجمعية العامة ١٦/٤١ في العام الماضي .

ومن الطبيعي انه اذا تعين حل مشكلة الصحراء الغربية بصورة نهائية عن طريق الاستفتاء ، فمن المحتم أن يعني هذا الاستفتاء بمتطلبات العدالة والقانون : ومن هذا المنطلق يتعين ألا يؤدي إجراء الاستفتاء الى الحكم مسبقا بنتيجة تؤكد الامر الواقع وتضفي عليه شرعية ما ، ولا يمكن بالتالي أن توفر بقاء عسكريا أو اداريا على نتيجة الاستفتاء

وامتدادا لمساعي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وتدعيمهما لهما ، فقد ظهرت بعض النوايا الحسنة لكي تساعد على العمل من أجل وضع حد لهذا الصراع بين الأشقاء . وتجدر الإشارة بصفة خاصة الى تلك المساهمة الاخوية للملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين ، وهذه كانت ومازالت تحظى بتقديرنا العميق .

تحاول الجزائر جاهدة أن تضيف لبنة الى صرح السلام في كل مكان في العالم حيثما أمكن أن تساهم في التخفيف من التوتر المحلي أو في الحد من أزمة إقليمية . وهذا ما حدث بالنسبة لازمة الشرق الاوسط والوضع المؤلم الذي يعيشه لبنان الشقيق . والصراع الذي يستنفد أفضل ما لدى العراق وايران من موارد وطاقات بشرية ومادية ، وكذلك في تشاد حيث تأمل بلادي في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد في إطار الحفاظ على وحدته الترابية .

فبالنسبة للشرق الأوسط ، هناك وضع غير مقبول لايزال الشعب الفلسطيني يتعرض فيه للظلم والحرمان ويفرض عليه قتالا من أجل استعادة حقوقه كاملة بما في ذلك حقوقه الوطنية . فبعد أربعين عاما من النضال ظهر جليا انه من المستحيل إحلال السلام في المنطقة دون ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ارضه التاريخية : فلسطين . ومن ناحية أخرى ، يتطلب حل مشكلة الشرق الأوسط بالضرورة استعادة الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف .

أما المأساة التي يعيشها لبنان فهي تحظى ببالف اهتمامنا ونحن في هذا نؤكد من جديد تضامننا التام مع هذا البلد الشقيق في المحنة الاليمة التي يجتازها . فالجزائر كانت وستظل دائما الى جانب لبنان في تعبئة قواه من أجل جمع شمل ابنائه في ظل الوفاق والوحدة الوطنية بغية تأكيد سيادته على كامل اراضيه التي يدميها الاحتلال الصهيوني .

ولا يمكن أن يكون حل أزمة الشرق الأوسط إلا حلا شاملا ، ولا بد أن يتم ذلك في إطار مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة التي كانت ولم تزال السبيل الوحيد أمامنا ، ذلك لأنها وحدها القادرة على معالجة كل أبعاد ومظاهر هذه الأزمة .

ونحن من الذين يؤمنون بأن فكرة مثل هذا المؤتمر أو قبوله لا تشكل غاية في حد ذاتها ، بل الأهم أن نحدد فحوى هذا المؤتمر ومضمونه . ومن هذا المنطلق ، هناك أربعة معطيات تطرح نفسها أتعرض لها الآن مع كل ما يتبعها من متطلبات اذا كان هدف الجميع حقيقة هو إيجاد حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط .

أولا : تحديد طبيعة المؤتمر : اذا حددنا المؤتمر الدولي بأنه مجرد مظلة تشمل عملية تفاوض ثنائية الأطراف بشأن الاراضي أو أي أمر آخر ، فإنه لن يتطرق الى جوهر الأزمة ألا وهو القضية الفلسطينية ، اللهم اذا اعترفنا منذ الآن بأن هذا المؤتمر محدود وأوضحنا بالتالي عدم قدرته على تقديم الحل الحقيقي الذي ننتظره منه . فاذا ما حجبنا القضية الفلسطينية بهذه الطريقة ، هل نستطيع أن نتناسى أنها

كانت وماتزال تشكل السبب الرئيسي للخلافات الدائرة في الشرق الاوسط وانه دون معالجتها في جوهرها لن نتمكن بالمرة من إحلال السلام الراسخ في المنطقة .

ثانيا : ملاحظات المؤتمر : كيف يمكن أن نسمح باستبعاد الأمم المتحدة عن مسؤولياتها الأساسية في هذا الصدد ، على حين أن الموقف الذي اتخذته المنظمة - فسي وقت ما - إزاء مأساة فلسطين معروف للجميع . والأمم المتحدة مازالت تتحمل المسؤولية كاملة ، ويجب أن تتمكن من أن تقوم بدورها في إطار المؤتمر الدولي المطلوب عقده .

ثالثا : الاشتراك في المؤتمر : لما كانت القضية الفلسطينية تشكل القضية الرئيسية المطلوب حلها ، فإن ذلك لن يتم في غياب الممثلين الأصليين لها وباستبعاد تطلعاتهم وارادتهم من الساحة ذلك لأنهم الوحيدون القادرون على عرضها وعلى الدفاع عنها .

رابعا : هدف المؤتمر : كيف يمكن أن نحدد لهذا المؤتمر هدفا غير الاعتراف بالحق الطبيعي الذي أقره العالم أجمع ، وهو حق الفلسطينيين : في تقرير المصير والذي يمكنهم من استعادة وطنهم من جديد .

تستمر الحرب بين العراق وايران وتتسع اليوم لتشمل بخطرها منطقة الخليج وتهدد بذلك أمن واستقرار دول شقيقة في المنطقة . وهذه الحرب التي دخلت عامها الثامن تعتبر أشد الحروب ضراوة وأكثرها خسائر في عالمنا المعاصر ، كما انها تستمر وتدوم مدمرة للمصالح الحقيقية للشعبين العراقي والايرواني . إلا أن المصير المشترك المحتوم يجب أن يدفع بهذين الشعبين أكثر من ذي قبل للاهتمام بايجاد الوسائل الكفيلة بوضع حد نهائي وسلمي لهذا الصراع حتى يتمكنوا من تعبئة امكانياتهما مع قدرات دول العالم الثالث في مواجهة التحديات الضخمة والمتعددة .

وفي هذا الصدد فإن الأمين العام للأمم المتحدة يعمل جاهدا من أجل أن تتوقف الحرب ، وإن الجزائر تقدم له كل تشجيع ودعم في مهمة السلام التي كلفه بها مجلس الأمن ، حتى يعيش الخليج من جديد في ظل الوثام والتعاون ، وخدمة للأمن والسلام في العالم .

إن الجزائر طرف فعال في كل الممارك التي تخوضها القارة الافريقية التي تجند لهذا الغرض كل طاقاتها ، سواء تعلق الأمر بامتكمال تحريرها أو بتحقيق تنميتها . فإن قارتنا تتحمل مسؤولياتها دون هوادة أو كلل . ومنظمة الوحدة الافريقية تلعب في هذا المجال دورا استراتيجيا فريدا . وعلى المجموعة الدولية بدورها أن تتحمل مسؤولياتها الخاصة إزاء قارة تتميز - وببالملاص - ضمن القارات الاخرى ، باستمرار الهيمنة العنصرية وحالة تخلف لا مثيل لها .

ففي جنوب افريقيا يبرز الإصرار البطولي للشعب الافريقي على النضال من أجل استعادة حقوقه كاملة والقضاء على الفصل العنصري الذي يشدد من قبضة القمع ، في حين بدأت تلك القوى التي كانت تسانده طويلا في التخلي عنه بعد أن كانت توفر له أسباب البقاء . إلا أن النضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة منظمة المؤتمر الوطني الافريقي ، وشعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو بانجازاتها الهائلة وحجم التضحيات العظيم التي يقدمانها ، يشكل درسا رائعا في نهاية هذا القرن العشرين الذي يشهد لا محالة نهاية القمع العنصري .

ولكن حين يتأخر اتخاذ تدابير حاسمة طبقا للفصل السابع من الميثاق ، فإننا مازلنا نتساءل كيف أمكن ارتكاب مثل هذه الجريمة في حق البشرية ، تلك الجريمة التي أدانها التاريخ ، كيف أمكن لها أن تستمر ، وكيف لم تتوفر الارادة الكفيلة بالاسراع بنهايتها ؟

فالواجب والمسؤولية يحتمان علينا إذن أن نؤكد لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة تضامننا الفعال معها في هذه المرحلة الحاسمة من النضال الذي تخوضه .

أما الصراع على الحدود بين تشاد وليبيا فهو يعبر حاليًا أفضل موارد منظمة الوحدة الإفريقية التي قدمت الدليل على مقدرتها على أن تشكل أفضل إطار للبحث عن حل لهذا الصراع . ولقد حددت لجنة رؤساء الدول التي شكلتها منظمة الوحدة الإفريقية لدراسة هذا النزاع ، والتي اجتمعت مؤخرا في لوساكا بزامبيا ، السبيل الذي يتعين علينا أن نسلكه ، والذي بدأت فيه في اتخاذ خطوات مبشرة بالخير .

ونحن واثقون بأن ليبيا وتشاد اللتين يفرض عليهما الجوار أن تتعاوننا وتتفاهما ستجدان في أنفسهما روح المسؤولية والشجاعة الكفيلتين بأن تجتازا قريبا كل ما يفرق بينهما ، حتى يسود بينهما الاحترام المتبادل والوفاق والتقدم .

أما في أمريكا الوسطى فقد ظهرت بوادر حقيقية للتوصل لسلام دائم وتعاون يستهدف تحقيق مالح كل شعوب المنطقة ، وذلك في إطار خطة السلام التي تم اعدادها في غواتيمالا في السابع من آب/اغسطس الماضي بفضل اخلاص الرئيس أرياس رئيس كوستاريكا والرؤساء الآخرين في أمريكا الوسطى وتفانيهم الذي كلل بالنجاح الجهود الكبيرة والدؤوبة التي بذلتها مجموعتا الكونتادورا وليما . ويحدونا عميق الأمل في أن تحظى هذه الخطة بالتأييد الخالص دون تحفظ من كل الذين لهم القدرة على مد يد العون لإعادة إحلال السلام والوفاق في هذه المنطقة .

والجزائر إذ تحيي الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية تأمل في تدعيم هذه الانجازات لمالح شعوبها حتى تؤكد هذه المجموعة مكانتها ودورها في الدفاع عن القضايا الأساسية ضمن حركة عدم الانحياز والعالم الثالث .

أما بالنسبة للقضية القبرصية ، ففي هراري خلال مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز وفي بريوني خلال الاجتماع المتوسطي أعلنت دولنا مراحة عن موقفها إزاء هذه القضية . وتعرب بلادي عن أملها في أن يشكل هذا الموقف قاعدة للحل المنتظر .

يحمل النظام الحالي للعلاقات الدولية المعاصرة في طياته بذور عدم الاستقرار بالنسبة للجميع ، كما ينطوي على عدد متزايد من العراقيل التي تقف في وجه البلدان النامية .

ولقد استلهمت من هذه الملحوظة بعض الافكار التي عرضتها على مجموعة الـ ٧٧ والتي أود اليوم تأكيدا أمامكم :

أولا ، تحملت الدول النامية مسؤولياتها الداخلية كاملة فيما يتعلق بالتنمية ، ولكن هذه الجهود لاتزال بعيدة عن الغاية المنشورة .

ثانيا ، لم تؤد التعديلات الداخلية التي أجرتها الدول النامية ، بما دفعته في سبيلها من ثمن سياسي واقتصادي واجتماعي باهظ ، الى ما كان متوقعا منها ، بل على العكس من ذلك ، لم تسفر تلك التغييرات في أفضل الحالات إلا عن نتائج محدودة أو منعدمة تماما من جراء الجمود الذي كان مسيطرا على البيئة الاقتصادية الخارجية .

ثالثا ، أظهرت هذه التعديلات الداخلية ضرورة إجراء تعديلات هيكلية شاملة ، وهي من متطلبات الساعة ذلك لأن الارادة السياسية الجماعية تتطلب الى المشاركة في إنهاء أزمة التنمية الهيكلية الناجمة عن النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية الذي يزيدها حدة .

رابعا ، اذا تحدثنا عن ضرورة إجراء التعديلات الهيكلية الشاملة ، فإن ذلك يتطلب بالضرورة إشراك الأمم المتحدة التي من بين مهامها الاساسية تعزيز التعاون الدولي من أجل رخاء كل شعوب العالم .

خامسا ، بهذا تبرز ضرورة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب مع تحديد أهداف واضحة لهذا الحوار ، فمستقبل السلام يتحقق في نزع السلاح والتنمية ، وذلك أن الاول يعزز الثاني ، ولا يمكن الفصل بينهما .

سادسا ، في الوقت الذي يفقد فيه الحوار بين الشمال والجنوب أفضل عناصره بل وجوهره ، نجد أنه من واجب الأمم المتحدة أن تعمل على عودة الحياة الى ذلك الحوار ، وذلك بمساعدتنا جميعا .

تقف الأمم المتحدة اليوم في مفترق الطرق أمام تساؤلات أساسية . فيتعين عليها أن تعالج المشاكل المرتبطة ببقاء الانسانية ، على حين أنها نفسها مهددة في بقائها ذاته . فمن ناحية هناك سباق رهيب للتسلح النووي بأشد الأسلحة فتكا وتهديدا للحياة على الأرض ، ومن ناحية أخرى هناك أعداد هائلة من البشر يجدون أنفسهم ، بسبب حالتهم الاقتصادية المتدهورة ، يعيشون مأساة لا يستطيعون خلالها أن يفوا بمتطلبات بقائهم . والوضع الأول ليست له أي مبررات مقبولة من الناحية الاخلاقية بنفس الدرجة التي لا يمكن بها احتمال الثاني من الناحية الانسانية . وتعبيرا عن هذا الموقف المؤسف عقد مؤخرا مؤتمر تم فيه تحديد الوسائل المطلوب ايجادها من أجل تطبيق تلك المعادلة بين نزع السلاح والتنمية .

ولا يمكن التفكير في تحقيق هذه الاهداف وانجازها في غياب الأمم المتحدة التي يتعين عليها أن تستعيد دورها الحيوي وامكانياتها الكاملة . وهذا يعني أنه لا بد من حماية دور منظمتنا وتعزيزه . وإذا تطلب الامر اجراء اصلاحات من أجل زيادة فاعلية المنظمة ، وإذا بات مؤكدا أن هناك ضرورة لاجراء تعديلات هيكلية ، فإن من واجبا جميعا ، ومن واجب كل واحد منا ، أن يقوم بدوره في التشجيع على ذلك وتقديم اسهامه فيه .

ولكن مرة أخرى تشبث الاحداث أو المواقف في الساحة الدولية أنه لا يمكننا أن نفعل تلك الاداة الوحيدة التي أوجدتها البشرية لكي تجمع وتعبئ بها قواها ولكي تفتح بها آفاقا عالمية للسلام والتقدم .

السيد مارشال (نيوزيلندا) (تكلم بالماوورية وقدم الوفد نمسا

بالانكليزية) : إلى ممثل بلدان العالم ، تحياتنا لكم . اجلبوا لنا من بلدانكم العطايا التي يمكن أن نتشاطرها جميعا ، كلماتكم التي تعبر عن الحكمة والمحبة . ويسعدني للغاية أن أراكم قد جئتم إلى هذا الجمع لزعماء العالم .

(واصل كلمته بالانكليزية)

سيدي أود ، بالنيابة عن نيوزيلندا ، أن أضم صوتي إلى الذين سبقوني في الإعراب عن التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة العادية الثانية والأربعين للجمعية العامة .

قبل سبعة أسابيع أعيد انتخاب حكومة العمال في نيوزيلندا بأغلبية أكبر . وقد شعرت الحكومة بعظيم الارتياح لهذا الدليل على تأييد شعب بلندا للسياسات التي ننتهجها على الصعيدين الداخلي والخارجي . ويتيح لي بياني اليوم فرصة لإعادة تأكيد التزام نيوزيلندا ، حكومة وشعباً ، بالأمم المتحدة . وينبع هذا الالتزام من عضوية عمرها ٤٢ سنة في هذه المنظمة ، ومن الاشتراك النشط في أعمالها ومن تمسك نيوزيلندا الراسخ بمثلها .

وبهذه الروح من التأييد الراسخ للأمم المتحدة يسعدني أن أعلن هنا أن حكومة نيوزيلندا في استعرت مؤخرًا قدرتها على الاسهام في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . ونتيجة لذلك قررنا أن نبذل الامين العام بامتدادنا لتوسيع نطاق اسهامنا العملي في هذا الجزء الهام للغاية من عمل الأمم المتحدة . وكنا قد شاركنا في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وحالياً ، نقدم الافراد لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، ونساهم مالياً في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ونتوقع في المستقبل ان نستجيب لطلبات الامين العام لزيادة مشاركة قوات نيوزيلندا في صيانة السلم تحت راية الأمم المتحدة . وفي حالتنا ، قد يكون ذلك ، على سبيل المثال ، في شكل أفرقة متخصصة من القوات المسلحة لنيوزيلندا . ففرضنا العام من هذا الالتزام هو ابداء تأييدنا الفعال والعملي لدور الأمم المتحدة في تعزيز السلم والامن الدوليين ورصدهما .

إن وظيفة الأمم المتحدة الرئيسية هي صيانة السلم . هذا هو الغرض من انشائها قبل ٤٢ عاماً . ولهذا السبب تبقى هامة للغاية في عالم اليوم . وهذا يعني في عالم اليوم أن على هذه المنظمة أن تعالج بشكل واضح وحاسم التهديد العام للسلم والامن الدوليين المتمثل في سباق التسلح العالمي ، ولا سيما سباق التسلح النووي .

وتتمثل الأولوية القصوى لنيوزيلندا في هذه الجمعية العامة في العمل على تحقيق تخفيضات عاجلة للأسلحة النووية . ويجب أن يكون الهدف النهائي عالما خاليا من الأسلحة النووية ، عالما لا يمكن فيه لأي بلد الزعم بأن عليه أن يعتمد على الأسلحة النووية لضمان أمنه .

لقد شعرت نيوزيلندا ببالح التشجيع من جراء التطورات الأخيرة في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وقد رحبنا مع بقية الدول بقرارهما بالموافقة مبدئيا على التخلي من فئة كاملة من الأسلحة النووية - هي القوات النووية ذات المدى المتوسط الأقصر في أوروبا وآسيا . وإذا أعقب هذا الاتفاق المبدئي ، كما يجب أن يحمل ، معاهدة تعطي صفة قانونية للالتزامات السياسية المقطوعة في واشنطن ، فإنه سيعتبر نقطة تحول في سباق التسلح . وسيكون اتفاق القوات النووية ذات المدى المتوسط الأقصر أول معاهدة لتخفيض الأسلحة النووية . وسيكون دليلا على الاقتناع بأن الأمن يمكن الحفاظ عليه بعدد أدنى ، وليس بعدد أكبر ، من الأسلحة ، وبأن زيادة عدد الأسلحة ليست بالضرورة لميانه السلم .

وسيكون اتفاق القوات النووية ذات المدى المتوسط الأقصر خطوة أولى تدعو إلى الارتياح . ولكنه ليس إلا خطوة أولى . فلا بد من متابعته بتدابير لإجراء تخفيضات كبيرة للأسلحة النووية الاستراتيجية . وبتدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وعلاوة على ذلك ، سيكون من اللازم ، من أجل احراز تقدم على هاتين الجبهتين ، أن يُعالج من باب الأولوية اختلال التوازن المتصور في القوات التقليدية ليتم التوصل إلى توازن في هذه القوات بمستويات أدنى .

لقد أشار الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف أنفسهما إلى الطريق . فقد بيّنا في ريكيافيك في العام الماضي أنه لا يوجد خلاف على الهدف الذي يجب تحقيقه : إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة للترمانات النووية الاستراتيجية والقضاء التام على الأسلحة النووية في نهاية المطاف . إننا نحشهما على ألا يتراجعا عن هذا الهدف ، وألا يتراجعا عن الحلم الذي جاءنا من ريكيافيك بعالم خال من الأسلحة النووية . إن هذا الحلم لن يتحقق هذا العام ، وربما لن يتحقق حتى في هذا القرن . غير أنه هدف يوجب لكل بلد في هذه الجمعية العامة مملحة مباشرة وحيوية في تحقيقه .

إن التحدي المباشر هو إيجاد السبل للعمل نحو تحقيق هذا الهدف والحفاظ في نفس الوقت على أمن كل دولة وكل منطقة .

وترى نيوزيلندا منذ أمد طويل أن إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية طريقة هامة لتحقيق هذا الغرض . وقد حدثنا المجتمع الدولي ، في القرارات التي طرحناها على هذه الجمعية بالاشتراك مع استراليا وعدد من البلدان الأخرى ، على أن يركز على الوسيلة الرئيسية لكبح جماح سباق التسلح . ولئن كنا لهذا قد رحبنا بالاتفاق المبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الشروع في مفاوضات تدريجية بشأن التجارب النووية ، فإننا لا نزال نحث المشتركين في هذه المفاوضات على جعلها مرتبطة ارتباطا وثيق بالهدف الذي تؤكد عليه الجمعية العامة منذ عدة سنوات - وقف جميع التجارب النووية من جانب جميع الدول في جميع البيئات وإلى الأبد .

وسنطرح مرة أخرى قراراً بشأن التجارب النووية أمام اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة . وسنطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يتخلص من الجهود التي أعياق البحث الفعّال المتعدد الأطراف لهذا الموضوع في الأعوام الخمسة الماضية .

والمسألة الأخرى التي لم تعالجها عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف معالجة كافية هي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ومنذ ثلاثة أعوام بيّن رئيس وزراءنا ، ديفيد لانج ، من على هذه المنصة الدلائل المقلقة التي تشير الى أن التنافس العسكري بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد يكون متجها صوب بيئة الفضاء الخارجي الجديدة . إن التطورات التي حصلت منذ ذلك الحين لم تطمئننا . وإن نيوزيلندا تعارض معارضة قاطعة مدّ سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ومنتابع عن كسب المداولات التي ستجري في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا الموضوع في العام المقبل وفي الدورة الاستثنائية الثالثة الخاصة بنزع السلاح التي ستعقد هذه الجمعية ، حيث يتوقع أن يلقي اهتماما كبيرا .

ومع ذلك تحققت هذا العام بعض الانجازات الملحوظة . فقد أحرز تقدم في المفاوضات المعقودة في جنيف بشأن ابرام اتفاقية للقضاء على الأسلحة الكيميائية - التي هي من بين أكثر أدوات الحرب وحشية - وندين استخدامها إدانة قاطعة . إننا نتطلع قدما صوب الاختتام المبكر لهذا العمل الذي يعتبر من أكثر الأعمال إلحاحاً . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاختتام الناجح للمؤتمر الدولي المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي كان لي شرف القاء بيان فيه منذ شهر مضى ، لا بد أن أعاد بعض الإيمان بمبدأ تعددية الأطراف . وإن توافق الآراء المحرز في ذلك المؤتمر يكتسب قدرا أكبر من الأهمية عندما ينظر فيه إزاء الشعور بالتشاؤم الذي اتسمت به أعماله التحضيرية . وينبغي أن يشجعنا ونحن نعد العدة لانعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة الخاصة بنزع السلاح في العام المقبل .

وبمفتنا أمة أمغر ليس لديها قوة للتأثير على الدول العظمى الخائزة على الأسلحة النووية فإننا نتقدم بنداء ، ونداء مؤثر ، الى اخواننا وأخواتنا الذين يمتلكون هذه القوة .

نقف الآن عند منعطف تاريخي في الحقبة المعاصرة . وبعد أن خطونا الى الامام استعداداً للدفاع عن الصراع منذ أن شكّل الانسان للمرة الاولى جماعات وتحالفات ، فقد وصلنا الآن الى حافة الهاوية . ونحن ، معظمنا ، نريد أن نعود . ولكن لا تزال هناك في البعيد مخاوف من أن الذين لم نتعلم بعد أن نعرفهم أو أن نشق بهم سيمضون قدما ، وأن مضيمهم قدما بالتسلح سيفوض أمننا . إن تَعَلَّم أن نشق بعضنا ببعض بما فيه الكفاية ، وتَعَلَّم أن نخفف من البلاغة الخطابية التي يستخدمها كل منا ضد الآخر ، هما الآن امر جوهري بالنسبة للخطوات التي يتعين علينا أن نُقَدِّم عليها لنؤمن بقاء هذا الكوكب المغير والحساس ومكانه .

ولهذا فإن بلادي عاقدة العزم على أن يُحرز تقدم صوب نزع السلاح . إن ما هو في كفة الميزان الآن أمور لا حصر لها . وبينما يستمر سباق التسلح في بعده النووي والتقليدي ، يظل أمن كل منا معرضاً للخطر . ولا تتوقع نيوزيلندا من الآخرين أن يتصرفوا بينما لا نقوم نحن بأي أعمال . وبالمثل ، فإننا لا نملي على الآخرين كيفية حسم حتميات الأمن المعينة الخاصة بمنطقتهم وهم يسعون الى اعطاء مضمون لمبادئ الميثاق ولرغبة المجتمع الدولي في عالم أكثر أمنا وأقل تسلحاً .

وفي بلدنا ستّت حكومتنا تشريعا يكفل أن تظل نيوزيلندا خالية من الأسلحة النووية . وقد أسهمنا مع شركائنا في محفل جنوب المحيط الهادئ في أمن منطقتنا عن طريق اعتماد معاهدة جعل جنوب المحيط الهادئ منطقة لا نووية ، وجعلها سارية المفعول . وهذه المعاهدة تعزز إجراءات عدم الانتشار التي اتخذتها فعلاً معظم بلدان المحفل عن طريق التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وهذا يعبر عن الرغبة الجماعية لدى كل الدول المستقلة والمتمتع بالحكم الذاتي في منطقتنا في ألا يُستخدم الجزء الخاص بنا من العالم قاعدة لتجارب الأسلحة النووية أو مكانا لالقاء النفايات النووية . بيد أنه بغية أن تكون المنطقة التي أنشئت بموجب المعاهدة فعالة حقا ، فإننا نعتد على أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما قاطعا باحترام أحكامها . ويحدونا الأمل في أن تبدي الدول الخمس الحائزة

على الأسلحة النووية احتراماً لرغبة دول جنوب المحيط الهادئ بأن تتمسك ببروتوكولات المعاهدة . ونأمل بصورة خاصة أن تدلل فرنسا على تفهمها للمسائل الحساسة بالنسبة لمنطقتنا ، وهي المنطقة التي تسعى إلى أن تكون شريكة فيها ، بأن تضع حداً نهائياً لبرنامج تجاربها النووية في جنوب المحيط الهادئ .

إن تحديد الأسلحة وخفضها قد يساعدان على صيانة الأمن الدولي . فاستخدام الأسلحة هو الذي يقوض الأمن . وبالتالي فإن الميثاق يفرض التزاماً على جميع الدول بأن تسوي خلافاتها عن طريق التفاوض وليس عن طريق الحرب . وعندما نصّ الميثاق على إقامة مجلس الأمن ، فإنه قد أوجد الوسيلة التي يمكن للأمم المتحدة عن طريقها أن ترفع لواء حكم القانون وأن تعمل من أجل التسوية السلمية للمنازعات وإنهاء الصراع . إن سجل المجلس حتى الآن أبعد ما يكون عن الكمال . ونعتقد أنه يمكن تحسين أدائه إذا تعاون أعضاؤه على حسم الخلافات قبل أن تلجأ أطرافها إلى الصراع . وقد تصبح قراراته أقل تعرضاً للتحدي أو التجاهل إذا دلت سياسات وأعمال الدول الكبرى على قدر أكبر من الاحترام للقوانين التي تطالب الآخرين باحترامها .

وترحب نيوزيلندا بالقرار الجماعي النادر الذي إتخذه مجلس الأمن سعياً إلى إنهاء الحرب الدائرة بين إيران والعراق . وما نأسف له هو أنه قد سمح للصراع بالاستمرار طيلة سبعة أعوام قبل أن يتدخل المجلس ليضطلع بالدور الموكول إليه بموجب الميثاق . وبوسع الأمين العام أن يعوّل على تأييدنا التام له في جهوده الحثيثة ، نيابة عن المجلس وبالثقة من جانب الطرفين ، من أجل تسوية الصراع وفقاً للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . كما ننتظر من مكتبه أيضاً أن يساعد على إنهاء العدوان الذي يشن ضد شعبي أفغانستان وكمبوتشيا وهو العدوان الذي يستمر عاماً بعد عام ، دون أي اعتبار لرغبات الجمعية العامة وإدانتها . لقد حان منذ وقت طويل تحقيق التسوية السياسية في البلدين وانسحاب القوات الأجنبية منهما .

ما زالت المواجهة المسلحة مستمرة في كوريا بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود . وإن عدم وجود التمثيل الكوري يعد فجوة رئيسية في عالمية الأمم المتحدة . وتشاطر

نيوزيلندا الرأي الواسع النطاق بأن جزأي كوريا ينبغي أن يقبلا بوصفهما عضوين في الأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن وأن يتابعا مفاوضاتهما صوب تحقيق المصالحة ، وإذا أمكن ، صوب إعادة توحيد شطري البلد .

لم تشغل حالات كثيرة الأمم المتحدة لفترة أطول من فترة انشغالها بالممارسات العنصرية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا ، واحتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وسياساتها القائمة على زعزعة استقرار المنطقة . إن جهود الوساطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة ، شأنها شأن الجهود التي بذلتها مجموعة الكمنولث التي سعت في العامين الماضيين إلى بدء حوار بين الحكومة والممثلين الحقيقيين لمجتمع السود ، لم تؤد إلى أي نتيجة . فحكومة جنوب افريقيا تسوي بين العدالة وتفوق البيض وبين الحق والقوات المتاحة لها . وقد غزت جيوشها أراضي الدول المجاورة . واحتجزت شرطتها الزعماء السود والأطفال الذين يتطلعون إلى ما هو أفضل من التربية على حياة الخضاع ، وإننا قد نغذنا ضد جنوب افريقيا التدابير التي أوصلت الكمنولث باتخاذها لنسب لسلطات بريتوريا إلحاح مسألة إزالة الفصل العنصري . ولكن يتعين عليّ أن أقول للأسف إنه نظرا إلى عدم إتخاذ المزيد من البلدان تدابير فعّالة أو غياب استجابة صارمة إلى التهديد الصادر عن مجلس الأمن ، فإنني لا أرى أي احتمال أن تتحول حكومة جنوب افريقيا عن تصميمها على عدم التخلي عن الفصل العنصري ، بل على التلاعب به كما يحلو لها وحينما تشاء .

إن الفصل العنصري يعد أضع دليل على العنصرية وعلى تجاهل حقوق الإنسان . بيد أنه ليس الدليل الوحيد من نوعه . إننا جميعا نعرف جيدا الحالات العديدة من إساءة استخدام حق الإنسان التي تحدث في مختلف البلدان الممثلة في هذه الهيئة . ولقد قامت الأمم المتحدة بقسط وفير من العمل القيم في مجال تحديد المعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان . ويتعين علينا أن نكفل استمرار هذا العمل وتوفيسر الاحترام التام للمعايير التي وضعت بالفعل .

إن إساءة استخدام حقوق الإنسان تعد هجوما مباشرا على سلامة الفرد . والإرهاب يقوض سلامة المجتمع . ويقتل الأبرياء ويعرقل بقسوة العمليات الاعتيادية في المجتمع . وهو أيضا تهديد للسم في العالم . وسيكون من الواجبات الهامة في هذه الدورة البناء على منجزات القرار ٦١/٤٠ ، وبذلك يمكن تشجيع اعتماد تدابير عملية من شأنها التصدي للإرهاب الدولي .

هناك بند آخر ذو أهمية لنيوزيلندا هو البند المتعلق بانتاركتيكا ، وهو مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٢ . إن نيوزيلندا ملتزمة التزاما صارما بالحفاظ على معاهدة انتاركتيكا التي صانت ملم واستقرار المنطقة الواقعة في جنوبنا طوال السنوات الـ ٢٧ الماضية . ويحدونا الأمل في أن تحقق مداولات الجمعية العامة بشأن انتاركتيكا في هذه الدورة مزيدا من التفهم والتأييد للمعاهدة ، التي لكل عضو من أعضاء المنظمة حرية الإنضمام إليها .

تبين الأحداث في فيجي أن جنوب المحيط الهادئ ليس بمنأى عن الاضطراب أو التغيير . وبالنسبة لنيوزيلندا - وهي بلد صديق وجار - لاتزال هذه الأحداث تمثل أمرا يدعو للحزن الشديد . فمنذ الانقلاب الأول ، أيدت نيوزيلندا فورا جهود حاكم فيجي العام لإعادة البلاد إلى الحكم البرلماني ، ولاتزال نعتبره مصدر السلطة الشرعي في فيجي . ويترتب على هذا أن نيوزيلندا لا تعترف بشرعية الجمهورية التي أعلن قيامها كولونيل رابوكا . وحتى هذه المرحلة المتأخرة ، نأمل في أن يعيد شعب فيجي الأمور إلى نصابها ويصرّ على أن يجد زعماءه تسوية سياسية عادلة تراعي مصالح الجميع . ونيوزيلندا واثقة من أن الحاكم العام سيكون آمينا على مبادئ الشرعية التي ظلت هاديا له حتى الآن . وأملنا وطيد ألا يُعتمد دستور يجعل من أبناء فيجي ذوي الأصل الهندي مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم . إننا نريد أن نرى فيجي تحتل موقعها الصحيح من جديد في منطقة المحيط الهادئ وعلى الساحة العالمية الأوسع نطاقا . إن نيوزيلندا - شأنها شأن جميع جيرانها - تريد أن ترى فيجي - وقد تدعمت بإعادة تأكيد تقاليدنا الخاصة بالتسامح والحنو السليم - تؤدي دورا فعالا في التطور السلمي لجنوب المحيط الهادئ . إن عدم التوصل إلى حل سيكون نكسة كبرى ، ليس لفيجي فحسب وإنما لمنطقة جنوب المحيط الهادئ بأسرها .

إن أزمة فيجي تطور وقع مؤخرا . ومع ذلك مضى علينا بعض الوقت ونحن قلقون بشأن الاخطار الكامنة في الحالة السائدة في أقرب جار إلينا وهو كاليدونيا الجديدة إذا ما أحبطت العملية الطبيعية لتقرير المصير في ذلك البلد . وبمبادرة من محفل

بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ ، قررت الجمعية العامة في العام الماضي اعتبار كاليديونيا الجديدة اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الامم المتحدة . لقد سمعت بلدان المحفل إلى اعادة إدراج كاليديونيا الجديدة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لرغبتها في أن ترى الدولة القائمة بالادارة تتبع نهجا أكثر اتساما بالطابع البناء . لكن السياسات الراهنة تساعد على استفحال الانقسامات داخل الاقليم وتبدو قميئة باحباط التحرك صوب الاستقلال .

وتعتقد حكومة بلادي أن لفرنسا دورا مستمرا تقوم به في منطقة جنوب المحيط الهادئ . ولكن هذا سيتطلب نهجا بعيد النظر لحل مشاكل كاليديونيا الجديدة واحتراما لمشاعر وآراء شعوب المنطقة . ونحن لانزال نشهد بأسف حقيقي ما يبدو أنه سياسة لا تأخذ في اعتبارها بالشكل الكافي الشواغل والحلول الطويلة الاجل ، وتحمل معها احتمالات مزيد من المواجهة والانقسام في داخل كاليديونيا الجديدة .

فمنذ التصويت الذي جرى في العام الماضي ، أجرت فرنسا استفتاء في كاليديونيا الجديدة ، وهو عمل لم يساعد - في رأينا - العملية السياسية هناك ، وتوجد شكوك كبيرة بشأنه في فرنسا نفسها ، كما نعرف من المناقشات التي أحاطت بإصدار تشريع الاستفتاء في البرلمان الفرنسي في أوائل هذا العام ، ان أي استفتاء لايتيح كل أنواع الخيارات التي توفرها ممارسات الامم المتحدة ومبادئها التوجيهية يعد استفتاء قاصرا . ولا يمكن أن يعتبر اختيار ما اختاروا حرا إذا التزمت الدولة القائمة بالادارة بتعزيزه بذاته ، وإذا وجهت قوات الحكومة لتحقيق تلك الغاية . وعملية الإعداد التي لم تطرح فيها البدائل بالكامل ولم تشرح بالقدر الكافي وتنطوي على قصور آخر خطير . وفترة الإعداد ، التي لم يُجر فيها سوى حوار محدد في داخل الاقليم وتحقق فيها وجود عسكري قوي ، لا تعدّ المناخ الملائم للنظر بحرية وبخياد في مستقبل كاليديونيا الجديدة في الامد الطويل . وباختصار ، فإن أية مشاورات سياسية أُجبر فيها قطاع أساسي من السكان على التنصل من العملية نفسها تعدّ معيبة من أساسها . وهذا كله لا يمثل إجراء صحيحا لتقرير المصير .

إنني أُنشد الحكومة الفرنسية أن تستأنف الاتصال بجميع الأطراف المعنية في كاليدونيا الجديدة لتقبل العرض الذي طرحه محفل جنوب المحيط الهادئ بإجراء حوار وأن تشرك الأمم المتحدة في العملية السياسية التي تجري في كاليدونيا الجديدة .

لقد قامت الأمم المتحدة في أماكن أخرى في جنوب المحيط الهادئ بدور بالغ الأهمية في عملية إنهاء الاستعمار عندما انتقلت أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي إلى الحكم الذاتي أو إلى الاستقلال وفقا لمبادئ وممارسات الأمم المتحدة . ولهذا تحث حكومة بلادي على تقديم التأييد القوي للقرار المبدئي المعتدل والبناء المتعلق بكاليدونيا الجديدة والذي سوف يطرح للمناقشة في اللجنة الرابعة في دورة الجمعية العامة هذه .

لقد كانت عملية إنهاء الاستعمار في المحيط الهادئ سلمية في أغلب الأحوال ، وأُرسَت الأساس لتعاون اقليمي جيد . واستمر ذلك التقليد هذا العام بإعلان اتفاقات الارتباط الحر بين جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا المتحدة . ونيوزيلندا ترحب بهذا بوصفها أعضاء جددا في محفل المحيط الهادئ . ونحن نتطلع إلى زيادة الاتصالات مع حكومات ميكرونيزيا في الأعوام القادمة وإلى نهوض الأمم المتحدة بدورها في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

إن الأمن السياسي يجب أن يدعمه الأمن الاقتصادي . والاثَرُ الناجم عن انخفاض أسعار السلع الأساسية لا يتخذ بعدا خطيرا في جنوب المحيط الهادئ فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم أيضا . ولا يتوقع أن يزيد متوسط معدل النمو في البلدان النامية على ٤ في المائة عام ١٩٨٧ وهو نصف متوسط المعدل في الستينات والسبعينات وأصبحت أشد الأضرار القطاع الزراعي الذي يُعمل به في البلدان النامية المنخفضة الدخل من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من السكان .

ومع ذلك فإن الطبيعة غير المنظمة لتجارة الحاصلات الزراعية العالمية تعني أن على البلدان ذات التمييز النسبي في الزراعة أن تتنافس على الأسواق بمصادرات مدعمة وتشوه هيكل الأسعار . إن وجود شبكى الفوائض والمجاعة جنباً إلى جنب يعتبر

فضيحة اقتصادية واخلاقية لا يمكن السماح باستمرارها ، وتناقضا يجب علينا أن نجد الوسائل للقضاء عليه .

لقد لاحظ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة أنه بينما تكيف بلدان عديدة نامية ومتقدمة النمو اقتصاداتها ، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لخفض "المعوقات والتشويشات المعوقة للنمو" أو القضاء عليها . والسروح الايجابية التطلعية التي ميزت تلك الدورة ينبغي أن تلهمنا في جهودنا للقضاء على تدابير تشوهات التجارة . ومن الأمور الحاسمة والمفاوضات الدائرة الآن في جولة أورغواي تؤدي دورا حاسما في هذه الجهود . وإذا كنا نريد حقا إقامة اقتصاد دولي معافى والاسهام في اقرار السلم العالمي ، فيجب أن نضمن نجاح هذه المفاوضات .

وكما نعمل على تحسين أداء نظام العلاقات الدولية ، يجب علينا أن نعمل أيضا على تحسين أداء المؤسسة التي يقوم عليها جانب كبير من النظام . وقد أوضحت أزمة العام الماضي المالية أننا - نحن الأعضاء - فشلنا في ضمان بقاء هذه المنظمة ملبية لمطالبات وأوضاع التغيير . وقد أسرع بوقوع الأزمة عدم قيام بعض الأعضاء بالوفاء بالتعهدات المترتبة على الميثاق . إلا أنها أفادت في لقاء الضوء على فشل مجموع الأعضاء والمؤسسة ، في المدى الطويل ، في تجديد حيوية المنظمة باستمرار .

إن كل مؤسسة ، مهما كانت أهدافها نبيلة ، بحاجة إلى القيام بإعادة تقييم كامل من وقت لآخر لبنائها واجراءاتها . وعلى سبيل المثال ، تقوم حكومة بلادي ، اعترافا منها بهذه الحاجة ، بعملية اصلاح واسعة النطاق لأداء الحكومة في نيوزيلندا . والأمم المتحدة لا تختلف كثيرا . فهي بحاجة إلى إحداث تغيير بمرور الوقت .

من أعمال العام الماضي ، لا يزال هناك عدد من الدراسات والاملاحات جاريا ، وينبغي المضي فيها حتى النهاية . قد تكون الأزمة المالية هدأت بدرجة معينة : ولكن الحاجة إلى إحداث التغيير لم تهدأ . وأحد المجالات التي ستوليها حكومة بلادي اهتماما خاصا استعراض إدارة الجهود الإنمائية التابعة للأمم المتحدة التي ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بها في العام القادم . إن للأمم المتحدة

ووكالاتها دورا فريدا في المساعدة الانمائية ، بخامة في مجالات مثل إقامة اليات للتخطيط الإنمائي وإجراء مفاوضات بين الحكومات والشركات عبر الوطنية . إلا أن هذه المساعدة يجب أن تكون مناسبة وفعالة . إن الاحتياجات الخاصة بالدول النامية الجزرية المعزولة في جنوب المحيط الهادئ لا تُلبى في أحيان كثيرة على الوجه الكافي بسبب البني والقواعد الموضوعة لتغطية احتياجات البلدان المتلقية القارية الكبيرة فسي مناطق أخرى . وأية قرارات تتخذ في الموقع في جنوب المحيط الهادئ بغضل وجود متصل للأمم المتحدة هناك سيكون أصدق تعبيراً عن حقائق الحالة في جنوب المحيط الهادئ من القرارات التي تتخذ في أماكن أخرى مثل جنيف ونيويورك وبانكوك .

إنني أقدم تلك الملاحظات ليس باعتباري ممثلاً لبلد يوجه النقد إلى الأمم المتحدة أو يشعر بالاحباط حيالها ، بل على العكس من ذلك تماماً ، فلقد قلت في البداية بأن حكومة نيوزيلندا وشعبها يؤيدان الأمم المتحدة تأييداً راسخاً ومنظلاً كذلك دائماً . ولكننا مع ذلك لا نكون من أصدقاء المنظمة المخلصين إذا لم نشجعها على التغيير عندما يكون التغيير لازماً . إن عملية التغيير قائمة ، فلنحتفظ بقوة الدفع ولنجعل التوازن سليماً .

وأود أن أنهى كلامي من حيث بدأت ، واستند إلى حكمة لشعب الماوري في نيوزيلندا . هناك مثل للماوري يقول

"إذا عكف المقاتل بجد على زراعة المحاصيل الغذائية ، فلن يبوء جهده بالفشل" .

وهذا يبين تماماً جوهر مهمة هذه المنظمة . يجب أن نتسلح بالحزم في عزمنا على تحقيق السلم وفي نفس الوقت لابد أن ننظر في تحسين قدر جميع شعوبنا . إن تحقيق التوازن هدف دولي .

السيد يوهانيس (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي ،

أود أولاً أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . ويسعدنا حقاً أن نرى أن هذا الشرف العظيم يحظى به ممثل بلد شقيق ، هو الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وأتمنى لكم كل نجاح في اضطلاعكم بهذا العمل المسؤول .

أود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأن أؤكد له أن تشيكوسلوفاكيا تؤيده في العمل المسؤول الذي يقوم به لصالح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله .

يستفاد مما دار في المناقشة العامة حتى الآن - والذي أرجو شخصياً - أن الدورة الحالية ستسهم إسهاماً كبيراً في حل المشكلات الملحة التي تواجهنا في الوقت الحاضر ، وإن تساعد في وضع مفهوم جديد لعالم خال من العنف ومن الأسلحة النووية ،

يضمن فيه كل فرد في العالم ، في ظل الأمن الشامل للبشرية كلها ، التمتع بأهم حقوق الإنسان ، وهو الحق في العيش في سلام .

إن ذلك الأمل له ما يبرره خاصة في ضوء الاتفاق من حيث المبدأ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على القضاء على نوعين من الأسلحة النووية ، وهو اتفاق له أهمية سياسية ونفسية هامة . إن إبرام هذه المعاهدة التي ترغب فيها أمم العالم كلها ، يمكن أن يؤدي للمرة الأولى في التاريخ إلى القضاء بطريق الاتفاق ، على جزء من الترميمات النووية في العالم . كما أنه خطوة هامة في سبيل التوصل إلى عملية نزع سلاح حقيقي تؤكد أن التحسينات التي تجري ليست قاصرة على وضع برامج نظرية بل إنها بالأحرى تأخذ شكلا ملموسا .

لقد فتح الباب أمام احتمالات التوصل إلى اتفاقات أخرى هامة . ومما لا شك فيه أن النتائج البناءة لمؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، تعتبر من بين التطورات الإيجابية . وقد ساد مناخ الحوار العملي البناء في اجتماع المتابعة في فيينا للدول الموقعة على الوثيقة الختامية لهلسنكي . وتجري المشاورات بين ممثلي بلدان منظمة حلف وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن تدابير نزع السلاح التقليدي من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . وهناك تطور دولسي إيجابي آخر يظهر في الاتصال بين ممثلي مجلس التعاضد الاقتصادي والاتحاد الأوروبي .

ويعتبر اجتماع الستة في نيودلهي إسهاما قيما في عملية تعزيز السلم والتفاهم بين الشعوب وتحسين الحالة الدولية . وتضطلع بلدان حركة عدم الانحياز بأنشطة لمنع السلام . وقد ظهر ذلك بوضوح في نتائج مؤتمر القمة لبلدان الحركة الذي عقد في هراري .

كل هذا يؤكد ظهور تفكير جديد في العلاقات الدولية بشأن قطاع عريض من المسائل . ويظهر هذا التفكير الجديد أيضا في أروقة وقاعات اجتماعات الأمم المتحدة ، وهي منظمة تستهدف إقامة علاقات متمدينة بين جميع البلدان وتنسيق مصالح هذه البلدان على أسس جديدة .

ونحن مقتنعون أن هذا القدر الضئيل من الأمل يرجع إلى عناصر حقيقية . فنحن نرى إنشاء وتعزيز جبهة عريضة من الأفراد والمنظمات والأحزاب والحكومات والدول ، يجمعها هدف مشترك هو المحافظة على المدنية الإنسانية . وتقوم البلدان الاشتراكية بدورها في هذا النضال بتقديم مبادرات نوعية جديدة تقوم أساسا على عملية تنشيط الإمكانيات الحقيقية للاشتراكية وتنفيذ برامج إعادة الهيكلة . ولا يمكن أن تسيّر الأمور على نحو آخر لأن ضمان السلام الدائم شرط لا غنى عنه لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة والإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع ذلك فإننا ندرك أن كشف حساب العلاقات الدولية لا يزال يتضمن بنودا كثيرة ترد في الجانب المدين . فسباق التسلح مستمر . ويجري البدء في برامج جديدة للتسلح تكلف البلايين . والصراعات المحلية قائمة وتهدد بأن تنمو وتتحوّل إلى أزمات دولية كبيرة . والإنتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان ، كتلك التي تمارسها العنصرية والفصل العنصري تعتبر كالندبة في ضمير البشرية . والازمات في الاقتصاد العالمي تزداد سوءا ، ومشكلات البيئة بلغت أبعادا خطيرة .

كل هذا يفرض أمرا واضحا على رجال السياسة الذين يتحملون المسؤولية عن مستقبل أممهم ، فعليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم لتجنب حدوث كارثة نووية ولضمان سلام مستقر . عليهم أن يشتركوا في حسم المشكلات الأكثر إلحاحا التي تواجهها البشرية . إننا لسنا بعيدين عن اليوم الذي يبدأ فيه قرن جديد وألف عام جديدة . وأمامنا فرصة فريدة لنسلم هذا الكوكب إلى الأجيال القادمة كمكان آمن يعيش فيه الجميع في سلام .

إن ذلك السياق يبرز بشكل خاص التراث الإنساني لثورة تشرين الأول/أكتوبر الاشتراكية العظمى التي تحتفل البشرية عما قريب بالذكرى السنوية السبعين لقيامها . لقد كانت هذه الثورة حدثا بارزا غير عادي إذ قدمت في السياسة العالمية مفهوم التعايش السلمي بين الدول التي تختلف نظمها الاجتماعية . ومما له أكثر من مجرد معنى رمزي أن ثورة تشرين الأول/أكتوبر رفضت في أول وثيقة لها وهو مرسوم لينين بشأن السلام ، أن تكون القوة المسلحة كأداة للسياسة الخارجية .

تجري اليوم في تشيكوسلوفاكيا ، في العالم الاشتراكي ، عملية إعادة هيكلة كبرى لجميع مناحي الحياة الاجتماعية في ضوء تلك الأفكار ، وعملية تعميق الديمقراطية الاشتراكية ماضية في طريقها . وكل ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالقيم الانسانية العالمية وبالحاجة الى بناء واقامة علاقات عمل مشتركة وثيقة بين الدول في عالمنا المترابط ، حيث العلاقة بين الشؤون الوطنية والدولية آخذة في التغير . انه نداء لكي نعمل سويا وان نستخدم جميع الامكانيات المتاحة لنا .

ان لشعب تشيكوسلوفاكيا مصلحة حيوية في نجاح سياسة السلام . فهو يعتبرها ضمانا لحاضره ومستقبله . فقد قال الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، غوستاف هوساك :
"سوف نسهم في تعزيز جبهة السلام والخص السليم والواقعية في العالم حتى نجعل آفاق السلام أكثر أمنا" .

ويجري السعي أيضا لتحقيق من خلال المبادرة الرامية الى وضع نظام شامل للسلام والامن الدوليين ، وهي مبادرة اخذت زمامها الدول الاشتراكية في هذا المحفل . وينبغي ان تشكل مجموعة من التدابير المحددة التي يتفق عليها الجميع وتكفل في المقام الاول وبدرجة متعاطفة أبدا مزيدا من الفعالية والتعزيز العملي للقوة الملزمة للقوانين الاساسية التي تنظم الحياة الدولية ، كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .
ان حقيقة وجود عالم آمن ترتبط ارتباطا لا ينفصم بضمانات هذا الامن . وينبغي ان تشكل الأمم المتحدة الآلية لذلك . هذا هو فهمنا للمقالة الشهيرة التي كتبها ميخائيل غورباتشوف ، والتي نشرت عشية عقد هذه الدورة . ونعتقد ان الاقتراحات التي وردت فيها سوف تعطي قوة دفع متينة لعمل الأمم المتحدة وجميع الدول من أجل بناء الامن الشامل وضمانه .

ونعتقد ان وضع ضمانات أمنية في المجال العسكري واتخاذ تدابير ملزمة لوقف الحشد العسكري والشروع بصورة تدريجية في نزع السلاح وتخفيض القدرة العسكرية للدول الى مستويات معقولة كلها مسائل تكتسب أهمية قاطعة . ويمكن أن تؤدي هذه التدابير

الى تنفيذ البرنامج الذي يعتبر ضرورة حيوية للبشرية من أجل القضاء على الأسلحة النووية وكل أسلحة التدمير الشامل في موعد غايته عام ٢٠٠٠ . ان ذلك البرنامج واقعي لأنه يستند الى ضرورة ضمان الامن المتكافئ لجميع البلدان المشتركة في كل مراحل عملية نزع السلاح .

ونحن واثقون ان أول انطلاقة حقيقية في مجال نزع السلاح النووي سوف تتمثل في ابرام وتنفيذ المعاهدة الخاصة بالقضاء العام على القذائف النووية المتوسطة المدى والتكتيكية المملوكة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية . وقد بذلنا قصارى جهدنا لتيسير التحرك الايجابي نحو نزع السلاح الحقيقي ونحن على استعداد لمواصلة جهودنا على أمل أن تمضي بنفس الروح البلدان الأخرى المعنية مباشرة .

ان ابرام هذه المعاهدة في اجتماع قمة ينبغي أن يصبح فاتحة تاريخية للانطلاق في عملية شاملة لنزع السلاح الشامل يمكن أن تكون الخطوة التالية فيها تحقيق تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة للأسلحة الهجومية الاستراتيجية مع الاستمرار في التقيد بمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية .

اننا نرحب بفكرة تكثيف عمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف لعله يصبح بصورة تدريجية هيئة تفاوضية عالمية دائمة بشأن نزع السلاح . ونرى انه ينبغي لهذه الهيئة أن تعمل طوال العام . ونرى من المناسب أن يبحث هذا الموضوع أيضا وان تتخذ التدابير المناسبة ، كأن يكون ذلك مثلا في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح المزمع عقدها في العام المقبل .

وثمة علامة أخرى تبعث على الأمل هذا العام وهي التطور الذي حدث فيما يتعلق بابرام اتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والقضاء على مخزونات هذه الأسلحة . ان ابرام هذه المعاهدة سيمثل أيضا حدثا بالغ الأهمية بالنسبة للبشرية جمعاء . وفي هذا السياق نقدر البيان البناء الذي صدر عن الاتحاد السوفياتي في جنيف هذا العام ومفاده ان الاتحاد السوفياتي سوف يشرع في المفاوضات على أساس النسي

قانوننا على مبدأ التفتيشات الالزامية اذا طلبت ودون أن يحق لاحد رفضها . ونؤيد تأييدا تاما ذلك النهج ونأمل أن تحذو البلدان الأخرى نفس الحذو . ان ذلك الموقف بمثابة دلالة على استعداد البلدان الاشتراكية لقبول اجراءات تحقق فعالة من عملية نزع السلاح برمتها في ظل ظروف من الانفتاح والثقة . وبهذه الروح نود أيضا أن نشارك مشاركة فعالة في بحث مسائل التحقق في الامم المتحدة .

ان الحاجة الى حسم مسألة فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية أهم من أي وقت مضى . ونعتقد أن هذا سوف يسهل أيضا بدرجة كبيرة عملية المفاوضات المرحلية الشاملة المتفق عليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وما زلنا نعتبر أن من المهم لأقصى حد الحيلولة دون وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والاتفاق على برنامج لاجراءات عملية مشتركة في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي . ونؤيد انشاء نظام دولي للتحقق من الحفاظ على السلم في الفضاء الخارجي .

ان الأمن الشامل يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز الأمن وتطوير العلاقات السلمية والتعاون والثقة في أوروبا ، تلك القارة التي لا تزال ، لسوء الحظ ، تعج بكميات هائلة من الترمانات النووية والتقليدية . ولذلك من الضروري بشكل خاص أن تكون هناك سياسة انفراج ، وهي عملية ترسيخ دعائم البيت الأوروبي المشترك ، وهي الدليل على صمود مبدأ تعايش النظامين . واليوم ، وبعد فترة من التذبذب بل وبعد فترة من الركود وزوال الشكوك بدأت العملية الشاملة لأوروبا تكتسب زخما . وقد تم تحقيق نتائج أكبر في المجالات السياسية والعسكرية والانسانية وغيرها من المجالات .

ان نداء بودابست الذي وجهته بلدان حلف وارسو الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي للاتفاق على تخفيض كبير للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا لا يزال في غاية الأهمية . ونشعر بالتشجيع لان ملامح المحادثات في المستقبل

بشأن تلك المسائل الهامة وبشأن تطوير تدابير بناء الثقة والأمن بدأت تتضح في فيينا . ونرى انه لا بد من تناول تلك القضايا من حيث علاقاتها المترابطة داخل اطار العملية الاوروبية الشاملة .

ان جزءا هاما من الأمن والتعاون في أوروبا يتمثل في مجموعة كاملة من المحادثات الاقتصادية المشتركة . وبغية تعزيز هذه المحادثات اقترحنا في فيينا عقد اجتماع متابعة للمحفل الاقتصادي الاوروبي في براغ تبحث كل المسائل المتعلقة بالتنمية في مجالات التجارة والتعاون الصناعي والتمويل وغير ذلك من المجالات المحددة .

ولا يقل أهمية عن ذلك ، في رأينا ، زيادة التعاون في المسائل الانسانية .
إننا نعمل من أجل الحل البناء لهذه القضايا في المفاوضات المتعددة الاطراف
والثنائية على السواء . وينبغي بحث البعد الانساني للعملية الاوروبية برمته ، بما
في ذلك احترام الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في
المؤتمر المقترح والذي نؤيد عقده في موسكو تأييدا كاملا . وفي الوقت نفسه ، فإننا
نفترض أنه من الضروري أن يكون هناك نهج شامل لبحث هذا الموضوع ، وهو نهج نتبعه
باستمرار .

وفي دورة اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو التي
اجتمعت في برلين هذا العام ، طالبنا الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي
(ناتو) أن تدخل في مشاورات مشتركة بشأن المذاهب العسكرية . وأكدنا من جديد أن دول
حلف وارسو لن تقوم ، تحت أية ظروف ، بشن أعمال عسكرية ضد أية دولة أو مجموعة من
الدول إلا اذا تعرضت هي نفسها للهجوم المسلح ، وأعلنا أيضا أن هذه الدول لن تكون
البادئ باستعمال الأسلحة النووية .

وكبلد يقع على خط الاتصال بين النجميين العسكريين والسياسيين ، فإننا نهتم
كثيرا بأن تسحب - تحت الرقابة - الأسلحة النووية والأسلحة الهجومية الاخرى من الحدود
الوطنية . ولهذا تقدمنا بالاشتراك مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، باقتراح
الى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لإقامة ممر خال من الأسلحة النووية على طول خط
الاتصال بين بلدان حلف شمال الاطلسي وبلدان معاهدة وارسو في أوروبا الوسطى .
وبالمثل ، تقدمنا بمبادرة مشتركة من أجل انشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية
في منطقة أوروبا الوسطى . هذا الاجراء يمكن أن يكون الخطوة الاولى في عملية القضاء
الكامل على الأسلحة الكيميائية .

ونحن نرى أن الاستقرار سوف يتميز كثيرا بتنفيذ خطة حكومة جمهورية بولندا
الشعبية القاضية بالحد من التسلح وتعزيز الثقة في أوروبا الوسطى . ونناشد شركاءنا
أن يتخذوا موقفا بناءً من هذه المقترحات وأن يشتركوا بالتالي في حل مسائل الأمن
المشترك بروح من المسؤولية المشتركة .

أن ضمان الأمن الدولي الشامل أمر لا يمكن التفكير فيه دون بذل جهود نشطة من أجل التسوية العادلة للمنازعات والصراعات الدولية التي لا تزال ، في عدد من الأماكن ، تقوض السلم والاستقرار العالميين .

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد الخطير للتوتر العسكري في الخليج الفارسي ، الأمر الذي يهدد بتدويل الصراع . ونحن نؤيد تأييدا كاملا الأمين العام للأمم المتحدة لجهوده الرامية الى وضع حد للحرب بين العراق وايران ، ونطالب بالتنفيذ المتسق لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ولابد من كفالة سلامة الملاحة في الخليج عن طريق جهود المجتمع الدولي برمته .

إننا نتكلم بكل حزم مؤيدين عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تشترك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاطراف الاخرى المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . إن عقد هذا المؤتمر قد بدأ يحظى بتأييد متزايد . ونرى أنه من القضايا الاساسية أن يتم بعد ذلك ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير بما في ذلك انشاء دولتهم الخاصة بهم .

ونحن نشيد باعتماد خطة السلم في أمريكا الوسطى التي تم التوصل اليها في اجتماع رؤساء بلدان تلك المنطقة الذي عقد هذا العام في غواتيمالا ، ونقدر النشاط الجدير بالثناء الذي بذلته مجموعة كونتادورا والبلدان المؤيدة لها . ونحن نقدر الخطوات القوية التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا تنفيذا للقرارات التي اتخذت . وندين بكل قوة الضغط غير الشرعي الذي يمارس على ذلك البلد ، الأمر الذي يتعارض تعارضا مباشرا والقواعد الاساسية للقانون الدولي .

إننا نشعر بالسخط إزاء الحالة التي لا يوجد ما يبررها في الجنوب الافريقي . إن تماعد أعمال القمع على يد الاقلية العنصرية الحاكمة ضد السكان الافارقة الاصليين ، واستمرار احتلال ناميبيا والزيادة العامة في عدوانية نظام برييتوريا كلها عوامل تؤدي الى زعزعة استقرار الحالة الدولية . ونحن نطالب جميع من يتحملون مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن استمرار هذه الحالة الخطيرة أن يعتمدوا ، بما

يتسق وإرادة المجتمع الدولي ، عقوبات الزامية فعالة ، وبذلك يسهمون في استئصال الفصل العنصري . ونحن نؤيد تأييدا حازما النضال العادل لدول خط المواجهة ضد توسع جنوب افريقيا .

ونؤيد تأييدا كاملا سياسة المصالحة الوطنية التي تنتهجها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بتعاون متزايد مع كل القوى الوطنية . ونحن مقتنعون بأن هذه السياسة ، الى جانب وساطة الامم المتحدة من أجل منع السلام ، سوف تؤدي الى تسوية عادلة للمشاكل القائمة . وفي نفس الوقت ، ينبغي وضع حد للتدخل الخارجي ضد عملية السلام هذه .

ونرحب بكون فكرة الاتفاق والوفاق الوطنيين تكسب أرضا في كمبوتشيا أيضا . ونؤيد تماما الاعلان الذي صدر مؤخرا عن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، الذي يعتبر تحركا عمليا صوب الوفاق الحقيقي ومن ثم ينبغي الاستجابة اليه .

وندعو بقوة الى حل مشكلة قبرص عن طريق عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة من أجل استقلال ذلك البلد غير المنحاز وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية . ولا بد أن نعطي الفضل للاقتراحات البناءة التي قدمتها حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي ترمي الى تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتحقيق انسحاب القوات الاجنبية وسحب الاسلحة النووية منها . والمبادرة الرامية الى قيام الجانبين بخفض قواتهما المسلحة ، والاستعداد الواضح لاتخاذ خطوات هامة من جانب واحد في ذلك الاتجاه ، يعدان اسهاما هاما من أجل تحقيق إعادة التوحيد السلمي لذلك البلد .

ومن الاسهامات القيمة للامم المتحدة في الجهود الرامية الى التسوية السلمية للمنازعات صياغة مشروع اعلان لتعزيز فاعلية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . ونعبر عن رغبتنا في أن تعتمد الجمعية العامة في هذه الدورة هذا الاعلان بالاجماع .

ويمكن الاسهام بقسط هام في تحقيق أهداف ومقاصد منظماتنا في مجال الامن العالمي عن طريق تنفيذ عدد من المشاريع قيد النظر . والجدير بالاهتمام في هذا السياق ، في رأينا ، مفاهيم الامن والتعاون والثقة وخفض التسليح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، واقامة منطقة سلم في المحيط الهندي وتحويل البحر المتوسط الى منطقة تعاون سلمي والاقتراح الرامي الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فسي شتى بقاع العالم . وقد تجلّى اهتمام كبير في الايام الاخيرة بالمبادرة الهامة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي لضمان الامن والتعاون في المناطق الشمالية من كوكبنا ، وتؤيد تشيكوسلوفاكيا هذه المبادرة تمام التأييد .

إن المهام الرئيسية لتحقيق الامن الشامل ترتبط أيضا بالحاجة الى إجراء تحسين أساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية .

وتشيكوسلوفاكيا تتخذ ، مع البلدان الاشتراكية الاخرى ، موقفا قاطعا بشأن هذه المسائل . ويمكن التوصل الى حل واقعي عن طريق توليد الامن الاقتصادي لكل دولة ولكل القارات وللعالم كله في اطار نظام شامل للامن الدولي . ويفترض ذلك سلفا ، ضمن جملة أمور ، اتخاذ تدابير فعالة لكسر قيود المديونية الهائلة . والمطلوب هو إعادة تنظيم النظام النقدي العالمي وتخفيف الضغوط على أقل البلدان نموا والقضاء على الحمائية تدريجيا . فالمطلوب باختصار هو التغلب على التخلف عن طريق ديناميكية التعاون الاقتصادي الدولي الواسع .

وبالمثل ، نرى أن من الأساسي المضي في تطوير أفكار واستنتاجات المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد مؤخرا . وقد عرضت البلدان الاشتراكية في المذكرة التي قدمتها إلى المؤتمر خطة متكاملة لحل هذه المسائل حلا واقعيا . ونحن نعرب عن تقديرنا للإسهامات التي قدمها كل المشتركين في المؤتمر بغية إنجاحه .

وفيما يتعلق بالبعد البيئي للأمن ، فإننا نرى أن الحل الأساسي للعلاقة بين الإنسان والطبيعة يكمن في جميع جوانب الأنشطة البشرية وفي تحسين نوعية البيئة ومواردها واستخدامهما على نحو رشيد لمالحي جميع الأمم والشعوب في كل مكان . ويتضمن هذا وضع تدابير تحظر إساءة استخدام البيئة بسبب الإنتاج الصناعي والزراعي واتخاذ تدابير وقائية وإقامة أنظمة للإنذار المبكر وإصلاح الأضرار في حالة وقوع حوادث بيئية خطيرة . ويجب أن يتضمن الأمن البيولوجي أيضا ، عاجلا أو آجلا ، القضاء على العوامل الأكثر خطورة التي تهدد بتدمير ظروف الحياة على كوكبنا - ألا وهي أسلحة التدمير الشامل .

ونحن نتناول من جانبنا بحث هذه المشاكل بكل جدية . فنحن نواجهها ، فبوصفنا دولة تقع في وسط أوروبا ، تواجهنا هذه المشاكل بإلحاح شديد . ونخص مبالغ كبيرة لحلها . وفي الوقت نفسه ، ندرك أن الحل الشامل لا يمكن التوصل إليه إلا إذا تضافرت القوى في إطار استراتيجية عالمية لمون البيئة . ونود أن تشرع الأمم المتحدة بلا إبطاء في وضع هذه الاستراتيجية . ونحن من جانبنا على استعداد للإسهام في هذا البرنامج في الدورة الحالية .

إن السعي الدشيط إلى تيسير إيجاد حل بنّاء للمسائل الدولية تقليد عريق في بلدنا . فهو ينبع من المصالح الأصلية لشعبنا ومن جذور مجتمعنا الاشتراكي ومن سياسته الخارجية . ونحن ننطلق في هذه الجهود من افتراض أن الأمم المتحدة آلية تعاونية عالمية لا بديل لها ترمي إلى حل القضايا الأساسية لمعمرنا وإلى أن تكون ضامنا عالميا للتعايش السلمي والأمن الشامل . ومستواصل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بذل

قصارى جهدها لتعزيز هبة منظمنا والاستفادة الكاملة من إمكانياتها لمالح ملم الأمم وأمنها .

البند ٢٤ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

(١) تقرير الأمين العام (A/42/127-S/18686)

(ب) مشروع القرار (A/42/L.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للقرار الذي اتخذ في

الجلسة العامة بعد ظهر أمس ستنظر الجمعية العامة الآن في البند ٢٤ من جدول الأعمال . وفي هذا الصدد عمم مشروع قرار في الوثيقة A/42/L.2 . أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا ليعرض مشروع القرار .

السيد غوتيبيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا

للقرار الذي اتخذته زملائي ممثلو بلدان أمريكا الوسطى ، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار الخاص باتفاق السلم في منطقتنا ، الذي جرى إعداده في حضور سفراء مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . ومن ثم أود ، سيدي الرئيس ، بادئ ذي بدء أن أشكركم على الاهتمام السريع الذي أوليتموه لطلبنا بشأن النظر في هذه المسألة قبل اختتام المناقشة العامة . إننا نقدر تقديرا صادقا السرعة التي استجبت بها لطلبنا وكياسكم والطريقة المجاملة والشفافية التي ناقشتمونا بها في مطلبنا ، وأود أن أثبت ذلك التقدير في المحضر . إننا نتوجه إليكم بجزيل الشكر .

لقد قال رئيس بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة منذ أسبوعين ما يلي :

"وسيقوم وفد كوستاريكا إلى هذه المنظمة بعرض خطة السلم التي وقّعت

في غواتيمالا على الجمعية العامة . وسنطالب باعتماد هذه الخطة في قرار يصدر عن الأمم المتحدة تتخذ هذه الجمعية . كما سنطلب أن تسانده القوة السياسية الكاملة التي تمارسها أمم العالم لدى تحديد القضايا العادلة وتأييدها في هذا المحفل . وإنني لعلّ ثقة بأننا سنحظى بهذا التأييد ، وبأننا معا

نستطيع أن نقول إن قوة الدبلوماسية ووجاهة الاتفاقات السياسية التي تعقدها بحسن النية ستكون دائما أكثر فعالية من الأسلحة ، وستكون دائما أقوى من الحروب . وإنني متأكد من أننا سنمضي معا في طريق السلم لنبعد الحرب عن منطقتنا إلى الأبد" . (A/42/PV.8 ، ص ٧)

إن الاقتراح الذي طرحه الرئيس أرياس كان بمثابة تعليمات لنا نحن ممثلي كوستاريكا في الأمم المتحدة ، وكان رجاء إلى جميع أعضاء الجمعية العامة بأن يخصصوه بتأييدهم . غير أنه نظرا لأن اتفاق غواتيمالا قد وقع عليه من جانب خمسة رؤساء ، فلم يكن الطلب موجها إلى كوستاريكا وحدها . فهو ، شأنه شأن كل الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البند ، طلب موجه بإسم جميع بلدان أمريكا الوسطى ومن أجلها . وهذا هو السبب الذي جعلنا نتجه أولا إلى أشقائنا من منطقة أمريكا الوسطى التاريخية طالبيين منهم أن يشتركوا معنا في تقديم مشروع القرار . وبما أن حكومات بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم قد عملت بطريقة نزيهة وإيجابية ومبورة وذكية في السعي إلى السلم فقد كان من الطبيعي تماما لنا أن نتجه إلى إشراك بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في هذا العمل بوصفهم ممثلين لحكوماتهم .

يكفي أن نقول اليوم إن كلا الطلبين - الطلب المقدم من كوستاريكا إلى أبناء أمريكا الوسطى ، والطلب المقدم من أمريكا الوسطى إلى بلدان المجموعتين اللتين ذكرتهما - قد حظيا بأحر استقبال ممكن ، مما يدل على روح الوحدة التي لا توجد دائما بين سكان أمريكا الوسطى . لقد كانت جلسات العمل مراحل في عملية الصياغة التي بذلت فيها الجهود من أجل تحقيق أفضل نتيجة ممكنة ، وهو هدفنا المشترك ، دون أن يثور أدنى شك في أن هذا الجهد سيسهم في إقرار السلم في أمريكا الوسطى ، ويعبر عن الارتياح العام إزاء بزوغ آفاق السلم . وجاء مشروع القرار هذا ثمرة تلك الجلسات المطولة . والحكم متروك الآن للممثلين ليبتوا فيما إذا ما كانت جهودنا تستحق تأييد الجمعية .

هناك وفود عديدة لم تكتف بمجرد التأييد بل عرضت بشهامة وتلقائية أن تشارك في تقديم مشروع القرار . لكن مجموعة مقدمي مشروع القرار فضلت الحد من عدد مقدميه ، وهذا ليس تجاهلا لهذه العروض أو عدم تقدير لها . لكن لأننا اعتقدنا أنه يكفي أن المجتمع الدولي بأسره يقدر وجود الرغبة السياسية في إقرار السلم في أمريكا الوسطى ، تلك الرغبة التي اعتبرها الأمين العام ، عن حق ، غير موجودة في كانون الثاني/يناير الماضي . لذلك ، قررنا أن يكون المشاركون في تقديم مشروع القرار هي الأطراف المعنية مباشرة ، دون تسجيل المواقف التي اتخذها كل منها فيما مضى أو الحكم عليها . وبمفتي أحد أبناء أمريكا الوسطى ، أود أن أعرب عن تقديري للتأييد وللمظاهر الإعراب عن التعاطف والتشجيع والرغبة في التعاون التي أبدت في سياق المناقشة العامة .

لقد استرعت أمريكا الوسطى اهتمام الأمم المتحدة خلال كل الأعوام التي أصبحت فيها أحد مراكز الأزمات في العالم . وقد أعرب الممثلون من بلدان شتى متنوعة عن ارتياحهم إزاء إمكانية تخفيض حدة الصراع ، ومن ثم ، يمكن للجمعية العامة أن تتخيل مشاعرنا نحن سكان أمريكا الوسطى إزاء احتمال إقرار السلم وإنهاء الحرب ، والتخفيف من معاناة شعوبنا .

لقد قدمنا مشروع قرار لا يسعى إلى تقديم حكم على الصراعات ، ولا يتضمن إدانات ولا يلقي بالمسؤولية على أحد ، إنما يعرب عن الارتياح الذي شعرنا به من جراء البيانات التي أقيمت في الجمعية ، والرغبة في الحصول على تأييد المنظمة حتى يمكن أن يسفر هذا الجهد عن استقرار وسلم دائم وحتى تتحقق الديمقراطية والعدالة والتنمية اللازمة لإقرار السلم .

ويسعى مشروع القرار المقدم منا إلى منح ولاية للأمين العام ، الذي تقدم - بموجب السلطات التي أنيطت به في قرارات سابقة - في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، بعرض خدماته على بلدان أمريكا الوسطى وعلى نظيراتها في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها . وقد تقدم بعرضه هذا في لحظة من أكثر اللحظات إحباطا في عملية السعي من أجل إقرار السلم في أمريكا الوسطى ، وذلك عندما تبين أن كل الجهود قد أخفقت ، وأن التقدم الذي أحرز عن طريق العمل المضني لمجموعة كونتادورا قد وصل إلى طريق مسدود . وكان لعرض الأمين العام ميزتان كبيرتان : فقد بين أن الطاقات المحشودة للسعي من أجل السلم في أمريكا الوسطى لم تُستنفد ، وإن الأمم المتحدة مازالت على استعداد لأن تقوم بجهود أخرى لتحقيق السلم في أي منطقة من مناطق الصراع في العالم .

واليوم ، يمكن أن يصبح العرض الذي قدم في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مصدرا قيما للمساعدة التي ستحتاج إليها بلدان أمريكا الوسطى في الشهور القادمة . لهذا ، نطالب الجمعية بأن تعزز التدابير التي اتخذها الأمين العام من قبل ، مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، وهكذا يتضح أن الأمم المتحدة التي أنشئت - نتيجة لحرب هددت بتدمير الحضارة الإنسانية - يمكنها دعم وتعزيز بل وتنظيم الجهود المستمرة الرامية إلى إنهاء أي حرب ، بل كل الحروب .

هذه فرصة مناسبة كي نعرب عن الارتياح الذي تابعننا به المساعي المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بأزمة أمريكا الوسطى . ولقد بدأت هذه المساعي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، عندما عرض كلا الأمينين العامين للأمم

المتحدة والمنظمة الدول الأمريكية خدماتهما التي أشرت إليها توا . فنحن نواجه منذ نشأة الأمم المتحدة معوبة في معرفة من الذي ينبغي أن يتصدى للمشاكل في نصف الكرة الغربي ، هل هي المنظمات الإقليمية أم منظماتنا العالمية ؟ وبالتدابير المشتركة التي اتخذت فيما يتصل بأمريكا الوسطى ، بين الأمينان العامان أفضل طريقة للتمسك لتلك المشاكل ، باستحداث أسلوب عمل أقوى وأكثر كفاءة .

وعندما وافق كلا الأمينين العامين على أن يكونا عضوين في اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة ، التي نص عليها في اتفاق رؤساء دول أمريكا الوسطى ، فإنهما قد أظهرنا مرة أخرى روح تفهمهما للمشكلة ، وهذا موقف يتطلب دعم الدول الأعضاء وتأييدها . وهذا هو سبب في أنه عندما تطلب حكومة بلادي تقديم كل التسهيلات اللازمة للأمين العام للأمم المتحدة ، فإنها تتعهد بأن تتقدم بمشروع قرار مماثل في منظمة الدول الأمريكية . وإذا فعل هذا نأمل أن تنضم إلينا بلدان أمريكا الوسطى الأخرى وبلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها . فبهذه الطريقة يمكن لكلتا المنظميتين أن تسهما إسهاما حاسما فعلا في عملية إقرار السلم ونشر الديمقراطية في أمريكا الوسطى .

إن الأمم المتحدة منظمة أقيمت لتحقيق السلم ، لكننا نعترف بأن طرفي أي نزاع لا يأتیان إلى هنا عادة للمطالبة بالسلم بل للدفاع عن مصالحهما الوطنية ، كما تراها الحكومات التي تخدمها . وقد يكون بيننا إحساس كبير بالأخوة ، وهذا لا مفر منه في عمل منظمة متباينة للغاية ومملوءة بالمصالح المتنوعة ، وذاكرة بنظريات مختلفة عن كيفية تحسين المجتمعات التي بناها الإنسان . لكن يندر أن توجد فرصة للتعبير الحر عن تلك الروح . ونحن نسلم بأن هذا التعبير أمر ممكن اليوم ، فيما يتعلق بأمريكا الوسطى . فرؤساؤنا الذين ، بتحملهم لمسؤولياتهم الجسام ، أخذوا على عاتقهم وضع خطة للسلم ، وشعوبنا التي أنهكتها النضال ومزقتها المعاناة ، يأملون أن تكون الأمم المتحدة اليوم ممردا للتشجيع على السير قدما ، ومصدرا للمؤازرة في الأيام القادمة .

إن الخطأ ، مثلها مثل القرار ، تمثل حسما في مسألة ما ، لكنها في حد ذاتها ليست حقيقة ملموسة . وقد يكون السلم في أمريكا الوسطى بعيدا نائيا ، أو قريبا في متناول الأيدي ، لكن كما قال الرئيس أرياس سانتشيز في خطابه :

"اليوم يبزغ مناخ جديد في أمريكا الوسطى . وثمة بصيص من الإيمان يولد من جديد ولا بد أن نرعاه حتى يزدهر . ويتعين أن نؤمن من جديد بالحريّة والحوار والتعبير الحر عن إرادة الشعب" . (A/42/PV.8 ، ص ٧)

فالمرء يدرك ببساطة من قراءة المحف أن المسألة في أمريكا الوسطى ليست مسألة خسائر في ميادين القتال ، لكنها مسألة إعادة فتح الوسائل الجماعية للاتصال والتفاوض ووقف إطلاق النار ، ويمكن للمرء أن يرى أن هذا التفسير حقيقة واقعة . وتستطيع الجمعية أن تسهم في تحقيق كل هذا ، وذلك باعتمادها لمشروع القرار الذي نقوم بتقديمه ، ونياية عن كل أبناء أمريكا الوسطى ، لا عن بعضهم ولا حتى غالبيتهم ، بل عنهم جميعا ، أسألكم اعتماد مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/42/L.2 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟
اعتمد مشروع القرار A/42/L.2 (القرار ١/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة ليعمل تصويته ، وأعطيه الكلمة .

السيد مارتنز بييدرا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي سرور الولايات المتحدة أن ترى المجتمع الدولي وقسند تكاتف لتأييد العملية التي بدأتها بلدان أمريكا الوسطى لاحتلال ملم حقيقي في أمريكا الوسطى وتحقيق ديمقراطية تعددية . وإننا نستمد التشجيع من الاتفاق الذي وقَّعه في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، رؤساء جمهوريات كل من السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، ونرى في تلك الوثيقة خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف .

إن الكفاح من أجل الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلم في أمريكا الوسطى . وإن اتفاق غواتيمالا ، الذي لقي التأييد توا ، ينم على إقامة حوار وإصدار عفو عام وإجراء مصالححة وطنية وانتخابات حرة . والأهم من ذلك ، أنه ينطوي على التزام من جانب جميع الموقعين عليه بالنهوض بعملية ديمقراطية تعددية حقا يشارك فيها الجميع . إن أربعة من بلدان أمريكا الوسطى الموقعة على الاتفاقية حققت تقدما كبيرا وقطعت شوطا طويلا على طريق الديمقراطية . إلا أن أحدها لا يزال متخلفا عنها بمسافة كبيرة . وإذا ما أريد لمبادرة أمريكا الوسطى تلك أن يكتب لها النجاح ، فإنه يتعين على جميع الموقعين عليها أن يمثلوا لجميع أحكامها .

فعلى سبيل المثال ، تشتمل اتفاقية غواتيمالا على أحكام محددة تماما تتناول حرية الصحافة . ولذلك ، فإننا ننتظر بامل وتوقعات عظيمة اعطاء حرية كاملة للتلفزيون والراديو والصحافة في نيكاراغوا . وإننا ننظر بجدية مطلقة الى التزامات جميع حكومات بلدان أمريكا الوسطى بحماية حقوق المجموعات السياسية في الانتفاع

بحرية بوسائل الاتصالات والتمتع بصورة عامة بحق التجمع والقدرة على تنظيم المظاهرات وممارسة الدعاية الشفوية والمكتوبة والمنقولة بالتلفزيون ممارسة غير مقيّدة ، وتمتع أعضاء الأحزاب السياسية بحرية الحركة بهدف اقناع الناس بالدخول في أحزابهم . إن إعادة فتح مكاتب صحيفة معارضة واحدة أو محطة إذاعة واحدة خطوة أولى جيدة ، ولكنها غير كافية .

فالاتفاق الذي وقّعه رؤساء دول أمريكا الوسطى يدعو بجلاء لاقامة مجتمعات ديمقراطية تحترم فيها الحرية الفردية وتسان . إن المجتمع الديمقراطي حقاً لن يبرز إلى حيز الوجود دون مصالحة وطنية . إن حكومة الولايات المتحدة تدعو حكومة نيكاراغوا لتحذو حذو حكومة السلفادور ببدء حوار مفتوح مع المعارضة المسلحة ، بدلاً من أن تحاول فرض اجراءات تتخذ من جانب واحد . ونأمل أن تحل اللجان المحلية التي تعيد حرية المواطنين وتقيمهم . كما تلاحظ حكومة الولايات المتحدة بشيء من القلق الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا لتهديد من يشتركون في المظاهرات بالتجنيد في الجيش السانديني . إن هذه الاجراءات تشير الشكوك بشأن العزم على تنفيذ الوعود التي قطعت في غواتيمالا في آب/اغسطس الماضي .

ولكي نبث الحياة في الكلمات التي الزمنا بها أنفسنا اليوم ، يتعين علينا أن نرصد عن كثب تطور خططنا للسلم . إن الولايات المتحدة لاتزال قلقة ازاء بعض القضايا الامنية ، لاسيما وجود قوات اجنبية وتفوق الجيش السانديني العظيم في أمريكا الوسطى . إن اتفاق غواتيمالا مجموعة من الالتزامات المتداخلة والمتشابكة يلتزم بها جميع الموقعين على الاتفاق ولن يكتب النجاح للاتفاق ما لم يف جميع الموقعين عليه بالالتزاماتهم .

إن الولايات المتحدة ترى أنه ينبغي لمنظمة الدول الأمريكية ، بوصفها هيئة اقليمية ، أن تأخذ بزمam المبادرة في التأكد من الامتثال ، وذلك استجابة لمطالب اللجنة التنفيذية لوزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ، التي شكلت بموجب الاتفاق . إن لدى أعضاء منظمة الدول الأمريكية الاهتمام والخبرة والدراية ليمالجوا بحكمة وفعالية

(السيد مارشال بيردرا ،
الولايات المتحدة الامريكية)

الاحداث الهامة جدا لامن واستقرار نصف الكرة الخاص بنا . إن الآمال المعلقة على
اتفاق غواتيمالا في إحلال سلم دائم لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال جهود اقليمية
متضافرة . هناك الكثير مما يتعين على دول المنطقة أن تفعله ، كما أنها حققت تقدما
كبيرا . ولكن لا يزال عليها أن تعمل أكثر . فلنتج لهذا الزخم أن يستمر ليتسدى
للسلم الحقيقي أن يعم امريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثلة نيكاراغوا

لممارسة حق الرد .

السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لم

يكن في نيتنا أن نشارك في هذه المناقشة لأننا كنا نتوقع ما حدث : تأييد تام من
جانب المجتمع الدولي لعملية السلم في امريكا الوسطى . أما وقد أشار ممثل الولايات
المتحدة إلينا مباشرة ، فإننا نود أن نبني التعليقات والملاحظات التالية .

إننا ، بادئ ذي بدء ، نشعر بالتشجيع لأن ممثل الولايات المتحدة أيد هذا
القرار . ويمكن أن يكون في هذا تعزيز لاملنا أن يكون بوسع الولايات المتحدة أن تقبل
الرغبة في السلم التي عبرت عنها حكومات بلدان امريكا الوسطى ، ولن تحاول عرقلة
النجاح الذي أحرز في اتفاقات غواتيمالا .

إن بلدي ملتزم بالسلم ويواصل تكريس نفسه له . إننا بحاجة للسلم ونريد
تحقيقه . ولكننا للأسف لم نشهد من الولايات المتحدة طوال هذه الفترة سوى سياسة
عدوانية . وإننا نأمل ، بهذه الروح التي انبثقت من امريكا الوسطى ، أن نتمكن من
الاعتماد على أن تعمل حكومة الولايات المتحدة على إنهاء الأعمال العدوانية الموجهة
قد بلدنا ، وأن تكف عن تمويل القوات المعادية لنا .

وسيكون هذا أفضل طريق يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تبرهن به على رغبتها
في إحلال السلم في امريكا الوسطى وعلى تصميمها على تأييد النم الذي اعتمدته المجتمع
الدولي اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠